الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

شعبة : علوم إقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور التحليل الإئتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية

من إعداد الطالب: شحـــــامي قدور

أمام اللجنة المكونة

د/عمي السعيد حمزة	رئيســا
أ.د.بوعبدلي أحلام	مشرفا ومقررا
د/بن عبد الرحمن ذهبية	مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب

الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالمهيبة والوقار....إلى من علمني العطاء بدون انتظار...

إلى من أحمل اسمه

بكل تفان وافتخار.... والدي العزيز.

إلى امي العزيزة التي لن أكفي حقها مهما فعلت

إلى كل إخوتي و زملائي الطلبة

وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد....

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم "صدق الله العظيم

أول من نتوجه إليه بالشكر والحمد الكثير هو الله رب العالمين الذي رزقنا العقل

وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى ونسأل الله رب العالمين رب العرش الكريم أن يكون علمنا هذا نافعا إن شاء الله.

نشكر الله سبحانه و تعالى الذي أعطانا الشجاعة والعزيمة

على المثابرة والعمل.

نتقدم بجزيل الشكر إلى للأستاذة المشرفة أ.د. بوعبدلي أحلام

على نصحها وتوجيهاتها القيمة فجزاهماالله جنة الفردوس.

نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة وعمال مكتبة كلية

العلوم الإقتصادية والعلو

م التجارية وعلوم التسيير

بجامعة غرداية.

ولا يفوتنا التعبير عن تقديرنا الخاص وإمتناننا إلى كل من ساهم و ساعد من قريب أو

من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية ، ومن أجل تحقيق الهدف المقصود تم تصميم الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة و المتمثلة في وكالات البنوك التجارية العاملة على مستوى ولاية غرداية و هي:".CNEP،BADR،BDL،BEA،CPA،BNA" ، كما تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي 25SPSS لمعالجة البيانات وفي الاخير تم التوصل الى نتائج أهمها:

- تعتمد البنوك التجارية العمومية الجزائرية على التحليل المالي الائتماني في اتخاذ القرار الائتماني؛
- يؤدي سوء قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية لزيادة المخاطر وارتفاع نسبة القروض المتعثرة؛
- تعتمد البنوك التجارية على التحليل الائتماني لتحليل كفاءة وقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المانح للقرض .كما أوصت الدراسة أنه يجب على البنوك اجراء المتابعة الميدانية والاتصال المباشر بالعميل عند منح القرض لتجنب أي خطر قد يمس العميل أو القرض مع تقديم التوصيات والنصائح للعميل .

الكلمات المفتاحية:

تحليل ائتماني- قروض متعثرة- أدوات تحليل ائتماني- مؤشرات تعثر القروض، بنوك تجارية

Abstract :

This study aims at recognizing the role of credit analysis in limiting non-performing loans in commercial banks. To achieve the intended goal, the questionnaire was designed and distributed to the agencies of commercial banks at the level of Ghardaia province including: BNA, CPA, BEA, BDL, BADR and CNEP.

The questionnaire included themes to answer the proposed hypotheses. We have also used the statistical analysis software SPSS for data processing. In the end the following conclusions were reached:

- Algerian public commercial banks rely on financial analysis in credit-decision making.
- Bad grant decisions in commercial banks lead to increasing the risks and rising non-performing loans rate.
- Commercial banks depend on credit analysis to analyse the customer's efficiency and ability to meet the obligations of the bank granting loans. The study also recommended that banks should conduct field follow-up and direct contact with the customer when granting the loan to avoid any risk that might affect the customer or the loan while providing recommendations and advice to the customer.

Key words:

credit analysis – non-performing loans – credit analysis tools – non-performing loans indexes

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل الإئتماني والقروض المتعثرة	
المبحث الأول: التحليل الائتماني والقروض المتعثرة	08
المطلب الأول: التحليل الائتماني	08
المطلب الثاني: القروض المتعثرة	27
المطلب الثالث: أدوات التحليل الائتماني ودورها في قرار منح الائتمان والتخفيف من التعثر	38
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	44
المطلب الأول:الدراسات المحلية	44
المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية	47

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لوكالات البنوك التجارية لولاية غرداية	
المبحث الأول:منهجية الدراسة	54
المطلب الأول: المنهج المستخدم وعينة الدراسة	54
المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات و الوسائل الإحصائية المستخدمة	56
المبحث الثاني: تحليل و تفسير نتائج الاستبيان	58
المطلب الأول: صدق وثبات أداة الدراسة	58
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة و تحليل محاور الاستبيان	61
خاتمة	
قائمة المراجع	91
الملاحق	96

قائـــــمة الجـــداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
I-II	الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان	ص55
II-II	مقياس ليكارث الخماسي	57
III-II	ثبات الإستبيان معامل ألفا كرومباخ	58
IV-II	معامل ألفا كرونباخ لكل محور	58
V-II	العلاقة بين كل محور والإستبيان ككل	60
VI-II	أغراد المستجوبين من المسمى الوظيفي	61
VII-II	توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي	62
VIII-II	توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	64
IX-II	توزيع المستجوبين حسب تلقي دورات التدريب	65
X-II	توزيع امستجوبين حسب الحرية في إتخاذ القرار	66
XI-II	معايير تحديد الإتجاه	67
XII-II	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية حول المحور الأول	67
XIII-II	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية حول المحور الثاني	69
XIV-II	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية حول المحور الثالث	71
XV-II	المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة	73
XVI-II	نتائج تحليل اختبار الإنحدار البسيط بين عناصر التحليل الإئتماني وتعثر القروض	74
XVII-II	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية حول التحليل الإئتماني تبعا للمتغير المسمى الوظيفي	76
XVIII-II	التحليل التباين الاحداي لأثر المسمى الوظيفي على التحليل الإئتماني	76
XIX-II	المتوسطات الحسابيية للإنحرافت المعيارية حول التحليل الإئتماني للمتغير التخصص العلمي	77
XX-II	تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص العلمي على التحليل الإئتماني	78
XXI-II	المتوسطات الحسابية والإنحرافت المعيارية حول التحليل الإئتماني لمتغير الخبرة المهنية	79
XXII-II	تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة المهنية على التحليل الإئتماني	79
XXII-II	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة المستجوبين حول تعثر القروض الإئتماني لمتغير المسمى الوظيفي	80
XXIV-II	يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر المسمى الوظيفي على تعثر القروض	81
XXV-II	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة أفراد المستجوبين حول تعثر القروض تبعا لمتغير التخصص العلمي	82
XXVI-II	يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص العلمي على تعثر القروض	82
XXVII-	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة أفراد المستجوبين حول تعثر القروض تبعا	83

II	المتغير الخبرة المهنية	
XXVIII-II	يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة المهنية على تعثر القروض	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01-01	مساهمة التحليل الإئتماني في إتخاذ قرار منح الإئتمان	14
01-02	مراحل تعثر القرض	30
01-03	معالجة القروض المتعثرة	33
02-01	أفراد المستجوبين من المسمى الوظيفي	62
02-02	توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي	63
02-03	توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	64

مقدمة

أ) إشكالية الدراسة :

يعتبر الائتمان المصرفي جوهر عملية التنمية وعصب الحياة الاقتصادية،وذلك لما له من دور فعال في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل الدور الكبير الذي يلعبه في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ،وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية عن طريق العمليات الائتمانية التي تعتبر المحور الأساسي للتمويل من جانب الاستثمار أو الاستغلال ، ويعتبر العائد المتولد من خلال العمليات الائتمانية المصدر الرئيسي لأي بنك وبدونه يفقد البنك وظيفته كوسيط مالي في الاقتصاد .

يعتبر العمل البنكي عملا مركبا بالأساس على عنصر المخاطرة ،إذ تحيط بالعملية الائتمانية العديد من المخاطر بسبب التسهيلات والقروض المتعثرة ،نتيجة لذلك تعد قرارات منح الائتمان أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية ،بحيث لابد أن تحظى هذه القرارات باهتمام كبير من طرف البنوك التي يجب عليها ترشيد هذه القرارت حتى تتفادى جميع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وتضمن توظيف مواردها المالية بدرجة عالية من الأمان .

ومن هنا برزت أهمية التحليل الائتماني في القطاع المصرفي باعتباره أداة هامة للوصول الى قرارات ائتمانية سليمة تضمن للبنك تكوين محفظة قروض جيدة وتحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر .

ب) الإشكالية الرئيسية للبحث :

بناء على ماتقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور في إبراز دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية ،وتوضيح مدى مساهمته في ترشيد قرار منح الائتمان ،وبذلك يمكن صياغة الاشكالية التالية :

إلى أي مدى يساعد التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية محل الدراسة ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية نوجزها فيما يلي :

ـ هل يساهم التحليل الإئتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية محل الدراسة ؟

ـ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الإئتماني وتعثر القروض في البنوك التجارية؟

ـ هل هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحليل الإئتماني ودوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية تعزى لمتغيرات شخصية ؟

ج) فرضيات الدراسة :

ـ يساهم التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية محل الدراسة.

ـ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني و تعثر القروض في البنوك التجارية .

ـ هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحليل الائتماني و دوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية تعزى للمتغيرات الشخصية .

د) مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل أهم الأسباب و الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

- **1 ـ الأسباب الذاتية** : ويمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ الرغبة الشخصية في إعداد البحث و التخصص أكثر في هذا المجال ؛

ـ التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة حول الموضوع ؛

ـ الرغبة في التعمق و الإثراء في هذا الموضوع .

- **2 ـ الأسباب الموضوعية** : ويمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ الموضوع ذو صلة مباشرة بالتخصص الجامعي .

ـ ازدياد الاهتمام بالتحليل الائتماني في جميع الدول نظرا لمكانته نتيجة العولمة والابتكارات التي طالت العمل المصرفي .

هـ) أهمية البحث :

يكتسي البحث أهمية بالغة تنبع من القطاع الذي يغطيه وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية ، وتزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية في هذا القطاع ، فهي تمثل المحور الأساسي لإيراداته والمتغير الأساسي الذي يؤثر على مركزه المالي . فرغم أن هذا الأخير يتأثر بعناصر ومتغيرات عديدة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود هذا المركز.

لذلك نجد أن جهود و قرارات الادارة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جيدة تحقق للبنك عوائد مرتفعة . كما تبرز أهميته البحث من خلال الدور الذي يلعبه الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الوطني ، فهو

يمثل عصب الحياة الاقتصادية وذلك لأن توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل اليد العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني .

ولاشك أن لها أهمية تستدعي اهتماما خاصا منا لإبراز دور أحد الطرق التي تساعد في ترشيد قرارات منح الائتمان وتحد من ظاهرة القروض المتعثرة وهو التحليل الائتماني الذي يعتبر أداة هامة لتكوين محفظة قروض جيدة في البنوك التجارية .

و) أهداف البحث :

الأهداف التي نتطلع للوصول إليها من خلال البحث هي :

- توضيح الأساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى مساهمته في الحد من تعثر القروض ؛
- التعرف على مشكلة تعثر القروض ، وذلك من خلال إبراز أهم الأسباب المؤدية لحدوثه وذكر أهم الإستراتيجيات المعالجة له ؛
- الوقوف على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول بها في مجموعة من وكالات البنوك التجارية العمومية الجزائرية العاملة في ولاية غرداية.

ز) حدود البحث :

من أجل الإحاطة بالموضوع و الإجابة على اشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانبه حددنا مجال بحثنا في ما يلي

- **المجال الزمني** : من أجل الالمام بمختلف الجوانب العلمية والعملية للبحث ،فضلنا اختيار الفترة الزمنية للدراسة وهي تمتد من 28 جويلية 2020 إلى 31 أوت 2020 .
- **المجال المكاني** : من أجل تسليط الضوء على حيثيات الموضوع خاصة في الجانب التطبيقي ،قمنا بإجراء دراسة حالة لبعض وكالات البنوك التجارية العمومية المتواجدة في ولاية غرداية وهي : البنك الوطني الجزائري . البنك الخارجي الجزائري . بنك التنمية المحلية . بنك القرض الشعبي الجزائري . بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

ح) منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرغوبة اعتمدنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي باعتبارهما الأنسب لدراسة اشكالية تعثر القروض ودرجة استخدام أساليب التحليل الائتماني ، فكان المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف حول التحليل الائتماني والقروض المتعثرة بالإعتماد على الكتب و الأطروحات وبعض المجلات ، بالإضافة الى استخدام الأسلوب التحليلي في وصف عينة الدراسة المختارة .

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاستعملنا منهج دراسة حالة والذي خصص لدراسة عينة من بعض وكالات البنوك التجارية العمومية بولاية غرداية بالاعتماد على الاستمارة الاستبيانية .

ط) صعوبات الدراسة :

- الوضع الخاص الذي يشهده بلدنا والعالم من هذا الوباء الذي منعنا من التنقل الى مكتبات في الجامعات المجاورة لولايتنا لزيادة الإثراء في هذا الموضوع؛
- سرية المعلومات التي تتعامل بها البنوك والتي منعتنا من دراسة واقع التحليل الائتماني في أحد وكالات البنوك التجارية العاملة في الولاية وهو ما جعلنا نلجأ للاستعانة بالاستبيان .

ي) هيكل الدراسة :

من أجل الوصول إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بجميع جوانب البحث تم اعتماد خطة هيكلية مكونة من :

الفصل الأول : تناول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل الائتماني والقروض المتعثرة وقسم هذا الفصل الى مبحثين، مبحث أول تناول الأدبيات النظرية للتحليل الائتماني والقروض المتعثرة و مبحث ثاني تناول الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة) والتي ترتكز حول موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر ، باعطاء لمحة مختصرة بما جاءت به هذه الدراسات و الفرق بينها و بين الدراسة الحالية .

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه للدراسة الميدانية حيث قسم الى مبحثين مبحث أول تناول الطريقة و الأدوات المستخدمة ، و مبحث ثاني تناول النتائج ومناقشتها .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل الإئتماني والقروض المتعثرة

يؤدي الإئتمان المصرفي دورا مهما في دعم عملية التنمية الإقتصادية ، وذلك لكونه وسيطا ماليا بين المدخرين والمستثمرين من خلال التحويل المالي من طرف البنك على شكل ودائع مصرفية .كما يساهم الإئتمان المصرفي في توجيه النشاط الإقتصادي نحو المشاريع الإستثمارية بشكل عام والمشاريع الإستراتجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد .

إذ أن البنك عند القيام بالنشاطات التمويلية من خلال عمليات الإقراض يواجه مخاطر عديدة من بينها إمكانية تعثر القرض ، ولتفادي هذه الإشكالية يعتمد البنك على التحليل الإئتماني كوسيلة لتقييم المركز المالي للعميل طالب الإئتمان ،وقياس خطر عملية منحه القرض.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى تناول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل الائتماني والقروض المتعثرة .

المبحث الأول : التحليل الائتماني والقروض المتعثرة

من خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على التحليل الإئتماني وإبراز ادواته ويلحق ذلك مفاهيم عامة للقروض المتعثرة وأسباب نشوؤئها وكيفية معالجتهاوتحديد العلاقة الناشئة بين التحليل الإئتماني والقروض المتعثرة

المطلب الأول: التحليل الائتماني

يعد التحليل الائتماني من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك التجارية لدراسة ملفات طالبي القروض من الجانب النوعي والفني ، ومتابعة نشاط العملاء في حال منح القرض لتجنب أي خطر قد يؤدي بخسائر تضر بالبنك .

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي واهميته

قبل الحديث عن التحليل الائتماني لابد لنا أن نتطرق لمفهوم الائتمان المصرفي وأهميته وأهم مميزاته .

أولا : مفهوم الائتمان المصرفي:

يعرف قاموس Virtualia للمصطلحات الإقتصادية الائتمان على "أنه مجرد ثروة ممنوحة وظاهرة للفقراء" [1].

كما يعرف الائتمان بأنه الثقة التي هي أساس أي قرار إئتماني [2].

كما يعرف الائتمان المصرفي على أنه : " عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو فائدة أو عمولة معينة ان يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناءا على طلبه سواءا حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف نيابة عن العميل لدى الغير " [3].

---

[1] Large group of students from “M. Kogalniceanu” High School –Vaslui - Romania and “F. Podesti” Institute from Ancona-Italie, virtualiaPetit dictionnaire de termes économiques, Italie, 2009, p 25.

[2] Khadidja Sadi, Elaboration d’un modèle d’évaluation du risque de crédit d’exploitation à l’aide des réseaux de neurones artificiels (RNA) et de l’analyse discriminante linéaire (ADL), thèse de doctorat, université d'Alger, Alger, 2010, p10

[3] . حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك ، الطبعة 1 ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 58 .

كما يعرف أيضا : هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل وينظر إليه من ناحيتين [1] :

الأولى : من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها ، وفيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل ، وهذا ما يسمى "بالائتمان التجاري " .

الثانية : هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغا متأملا إعادته في المستقبل مضافا إليه الفائدة المترقبة عليه ، وهذا ما يسمى " بالائتمان المصرفي " .

بناءا على ماتقدم من تعاريف وكمجمل للقول يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه : عبارة عن خدمات يقدمها البنك لعملائه بغية تزويدهم بالأموال اللازمة لمواصلة نشاطهم أو لأغراض إستثمارية ، مقابل تعهد المدين بسداد قيمة تلك الأموال الممنوحة له وفوائدها في تاريخ إستحقاقها دفعة واحدة أو على أقساط محددة حسب ما تم الإتفاق عليه في العقد المبرم بين البنك و المدين .

ثانيا :أهمية الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دورا هاما في الحياة الإقتصادية ، ويمكن النظر إلى هذه الأهمية من ثلاث زوايا وهي كالاتي :

1 ـ أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض : تكمن أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تدعيم عملياته الإستهلاكية ، إذ يمكن المقترض من الحصول على بعض السلع الإستهلاكية على الرغم من عدم قدرته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذلك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط [2].

2 ـ أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للبنك : يلعب الائتمان المصرفي دورا بالغ الأهمية بالنسبة للبنك فهو يمثل المصدر الرئيسي لإيراداته ،كما إن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير إلى زيادة أهمية الفوائد والعمولات وتوفير قدرمناسب من السيولة تمكن البنك من مواجهة سحوبات العملاء .

[1] . ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران ، عمان ، 1999، ص ـ ص 123. 124 .

[2] . عبد الحميد عبد المطلب ، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2000، ص ص 104. 105.

3 ـ أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للإقتصاد الوطني : تكمن أهمية الائتمان في الإقتصاد الوطني في الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تنمية هذا الإقتصاد ، ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للإقتصاد الوطني في النقاط التالية :

ـ يمثل الائتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الإقتصادية من زراعة ، صناعة ، تجارة وخدمات .

ـ يساهم الائتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذلك لأن استخدام الإعتمادات المستندية التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية كما يعمل على ضمان حقوق كل الموردين والمصدرين [1].

ـ يمكن الائتمان المصرفي من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدم ورخاء المجتمع الذي يخدمه ، حيث تعمل القروض على خلق العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة .

ـ يساعد الائتمان على تدعيم عمليات الإنتاج التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة .

ثالثا :مميزات الائتمان المصرفي :

يتميز الائتمان المصرفي بالخصائص التالية[2] :

- يعتبر الائتمان المصرفي من اهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات خاصة الصغيرة والحديثة منها وهذا نظرا لضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات التمويلية الأخرى.
- لا يؤذي الائتمان المصرفي إلى تدخل البنوك في مجلس إدارة المؤسسات المقترضة وبذلك تحافظ هذه المؤسسات على إستقلالية إدارتها ووحدة قراراتها.
- تحقق المؤسسات من خلال إعتمادها على الائتمان المصرفي وفرا ضريبيا وذلك مقارنة بالجوء إلى التمويل عن طريق الإكتتاب في الأسهم وذلك لأن الفوائد على القروض تعتبر مصروفا لغاية الضريبة أي أنها تخصم من الأرباح قبل إحتساب الضريبة .

[1] . وفاء يحي أحمد حجازي ، "المحاسبة عن القروض و الائتمان " ، رسالة ماجستير، جامعة بنها ، مصر ، 2009 ، ص 11 .

[2] . فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتجي معاصر" ،الطبعة الثالثة .دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن .2006/ص 124 .

- يساعد الائتمان المصرفي على زيادة إنتاجية رأس المال إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل إستعمال الأموال من شخص لآخر اي انه واسطة للتبادل وتحويل المدّخرات النقدية لمن يحتاجها ويحسن إستغلالها.
- تنظم عمليات الائتمان المصرفي وفق جداول زمنية لتسديد أقساط القروض المستحقة حيث لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل تواريخ الإستحقاق المحددة ، وفي حالة تعذّر التسديد فإن البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد مما يتيح الفرصة للإستمرار ونشأة المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.

الفرع الثاني :مفهوم التحليل الائتماني

تنوعت و تعددت التعاريف حول التحليل الائتماني شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الإقتصادية ، و الإدارية ، والإجتماعية نذكر من هذه التعاريف مايلي :

التعريف الأول : يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى نتيجة هذا التقييم وتقدم ادوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من إتخاذ القرار المناسب[1].

التعريف الثاني : التحليل الائتماني هو طلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية ، تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان ، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يقدم توصية إلى لجنة القروض والتسهيلات وبناءا على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل[2].

التعريف الثالث : التحليل الائتماني تقوم به دائرة أو وحدة إدارية مستقلة في البنك تكون مهمتها جمع المعلومات من كافة المصادر بغية تحليلها وتلخيصها ضمن إستنتاج يعطي دلالة واضحة على مكانة العميل الأدبية والتجارية والمالية[3].

ومن خلال المفاهيم السابقة للتحليل الائتماني نستنتج أن التحليل الائتماني هو عبارة عن دراسة معمقة للعميل يقوم بها المحلل الائتماني بناءا على الملف الائتماني (المعلومات والبيانات) التي يتقدم به طالب الائتمان للبنك ، ومن خلال هذه العملية يتخذ القرار الائتماني بمنح القرض للعميل أو رفضه .

---

[1] . سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ،الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن، 2011 ، ص129.

[2] . محمد مطر، التحليل المالي والائتماني –الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000 ، ص 333.

[3] . حمزة محمود الزبيدي ، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني "،الطبعة 1 ،مؤسسة الوراق للمشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2002، ص 125 .

يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لإتخاذ القرار الصحيح ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي [1]:

- وصف واضح للقرض والتسهيلات .
- تحليل مخاطر الائتمان .
- مصادر المعلومات المالية.
- مصادر المعلومات الإستراتجية .
- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

الفرع الثالث : أهمية التحليل الائتماني.

يكتسب التحليل الائتماني ببعديه (المالي والإستراتجي) اهمية خاصة تتعلق بتحقيق الأهداف التالية :

1- تخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية الناتجة عن مخاطرة عدم السداد إلى أدنى مستوياتها ، وفي حال نجاح البنك في تحقيق هذا الهدف فإنه يعمل على زيادة القيمة السوقية لاسهم البنك.

2- تخفيض مدّة تعثر التسهيلات الائتمانية ويتطلب ذلك أن تكون العملية التحليلية قد تمت وفق مناهج عالية الدّقة في التنبوء بعدم قدرة العميل على السداد خلال هذه الفترة.

3- من خلال المزج بين المؤشرات المالية والنوعية في عملية التحليل الائتماني يؤذي إلى زيادة القدرة التنبوئية لبيئة المؤسسة الداخلية والخارجية والكشف عن نقاط القوة والضعف وتحديد جودة الفرص المتاحة امام المؤسسة.

4- يعدّ التحليل الائتماني ذو أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف التي يهمها الإطمئنان إلى أن يقوم بالإستخدام الأمثل لموارده ، وأن إدارة المصرف تؤذي مهمتها بكفاءة عالية[2].

5- يعد التحليل الائتماني للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للإقتراض من المصرف أهمية كبيرة لإدارة الائتمان فيه إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية او منعها يعتمد ويبنى أساسا على نتائج هذا التحليل.

---

[1] . د. عريوة محاد ، د.زغبة طلال ، "دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية "، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 03، ديسمبر 2018 ،ص 122.

[2] ابراهيم محمد على الجزراوي .نادية شاكر النعيمي ،" تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة " ،مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد الثالث والثمانون /2010.ص10-11 .

6- يمكن إدراك اهمية التحليل الائتماني في مجال النشاط المصرفي نظرا لضخامة الأموال التي يتعامل فيها هذا القطاع فضلا عن الدور المتميز الذي يحتله القطاع المصرفي في الهيكل الإقتصادي للدولة.

7- مهما بلغت القدرة التنبؤية للمحلل الائتماني ، فإنه يبقى دائما مطالبا بتطويرها وذلك من خلال إيجاد تركيبة المتغيرات الكمية والكيفية المناسبة للتنبؤ بصفة دورية تبعا للتغيرات المستمرة على الظروف السائدة [1].

[1] . خالد بن عمر، "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية " – دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه ، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر،2011، ص 34 .

الشكل رقم(1 – 1) : مساهمة التحليل الائتماني في إتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

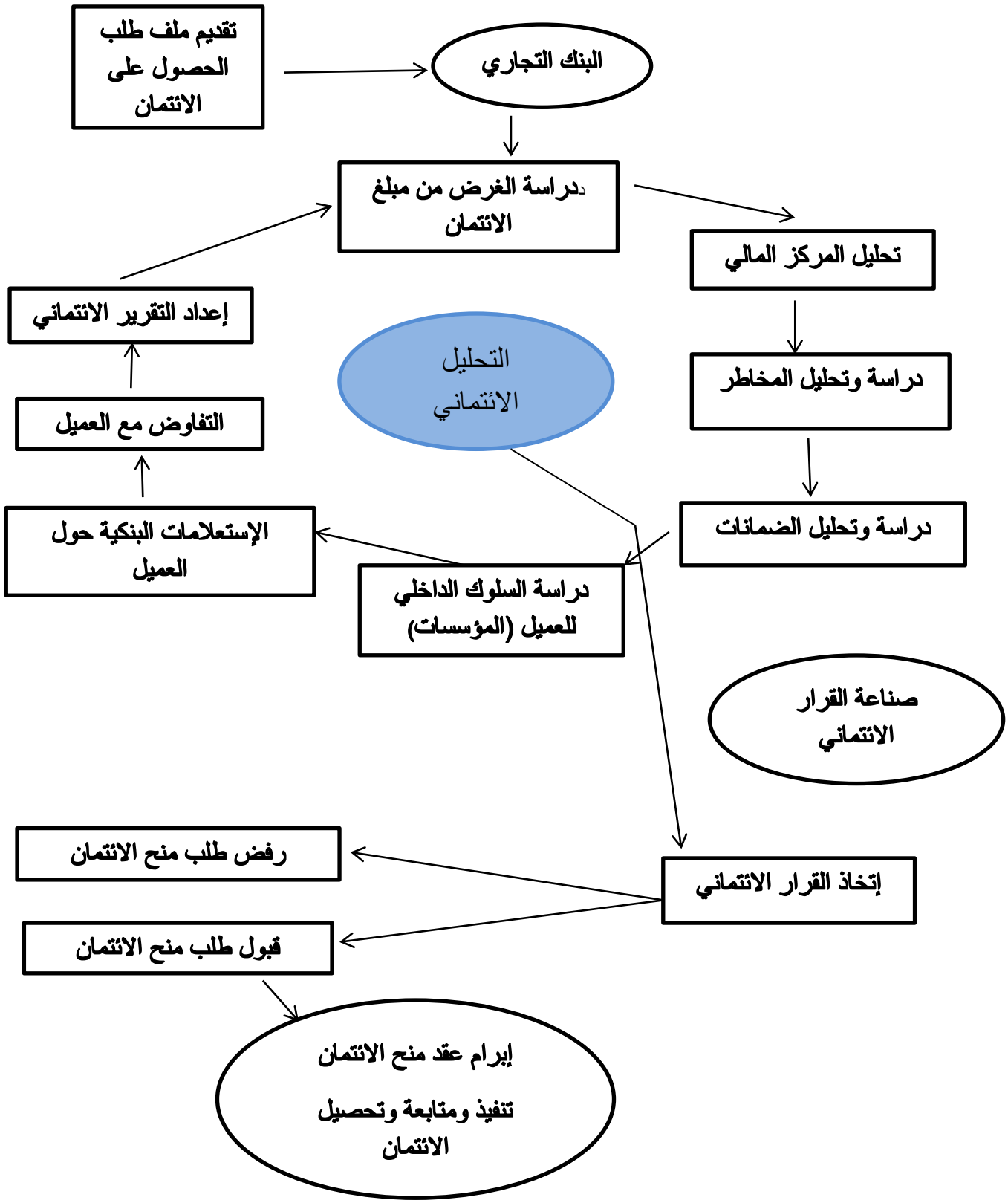

المصدر : جراد سالم الطلاع ، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان ، رسالة ماجيستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين 2010ص83

الفرع الرابع : معايير منح الائتمان

من الملاحظات الجديرة بإعادة تأكيدها هو أن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في نضج القرار الائتماني نظرا لتمتع إدارة الائتمان في البنوك التجارية بميزة تنافسية هامة من حيث قدرتها في معرفة العميل وإحتياجاته وكذلك قدرتها في ان تضع تحديدا لمقدار المخاطر ونوعها التي يمكن أن تتعرض لها ، وبمعنى آخر قدرتها في التحليل الائتماني.

ومن أجل الوصول إلى تحديد موضوعي لعملية التحليل فقد أتيحت أمام إدارة الائتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير مثل (Five Cs of Credit)و(PC'S) وكذلك (PRISM) .

ورغم الإختلاف في مسميات هذه المعايير إلا أن مضمونها ينصب في منحنى واحد ، وأن فيها الكثيرمن الجوانب المشتركة التي تعكس درجة المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان[1].

وفيما يلي عرض النماذج التي تعرضها المراجع العلمية والتي من خلال عملية التحليل الائتماني لها يمكن تحديد دقة القرار الائتماني والوصول إلى قناعة بدقة القرار المتخذ او رفض ذلك القراروهي :

أولا :نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ :5cs:

يكاد يتفق معظم رجال البنوك على انجدارة المقترض بالحصول على القرض ترتهن بتقييم خمسة عوامل هي[2] :

1- الشخصية ؛
2- المقدرة على الدفع ؛
3- رأس المال ؛
4- الضمان ؛
5- الظروف المحيطة ؛

1. **الشخصية** : تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وبالتالي قغن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة فكلما كان العميل بشخصية أمينة وزيهة وسمعة طيبة وملتزما بتعهداته كان الأقدرعلى إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب.

ويمكن الحصول على بعض هذه المعلومات من المصادر التالية :

[1] . حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص139.

[2] . بوعبدلي أحلام ،سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشرتها ، الطبعة الأولى ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015 ، ص88-89

- البنوك التي يتعامل معها العميل ؛
- الموردين الذين يقومون بالتوريد له ؛
- نشرةالغرفة التجارية التي تصدر شهريا متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم برونستات أو توقفوا عن الدفع ؛
- شهادة من المحكمة التجارية التي سقع في دائرتها نشاط العميل ؛

وكل هذا يكون موضح عند صياغة سياسة الإقراض من خلال الوثائق والمستندات المطلوبة من العميل لإتمام ملف القرض والتي تثبت كل المعلومات السابقة.

2. **المقدرة على الدفع** : معيار القدرة على الإستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ورغم أن القدرة على الإستدانة تحدد مقدرة العميل على إعادة ما إقترضه من البنك إلا ان هناك عدّة آراء حددت ماهية "القدرة" يمكن تجميعها على أربعة جهات رئيسية[1] :

- الإتجاه الأول : هو تفسير القدرة من خلال إقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الإقتراض.
- الإتجاه الثاني : يفسر تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في ان يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.
- الإتجاه الثالث : ينصرف دعاة هذا الإتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد ماعليه من إلتزامات مستحقة إتجاه البنوك.
- الإتجاه الرابع : ينظر غلى القدرة على الإستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل ،إذ ينظر أصحاب هذا الإتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك العميل.

3. **رأس المال** : يعتبر رأس مال العميل أحد أهم الأسس القرار الائتماني وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتبار يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد[2].

[1] . حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص142-143.

[2] سوزان سمير ذيب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص99.

4. الضمـان : يؤخذ الضمان –قد يكون عينيا او شخصيا- بمقابلة بعض نواحي الضعف في عناصر التقييم السابقة ولكنه لا يغني مطلقا عن عدم توافر الأخلاق وحسن التعامل والإلتزام بالتعهدات والمقدرة .فالهدف من إقتضاء الضمانات هوتحسين أوضاع القرض الممكن منحهوتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة .

5. **الظروف المحيطة** : ويقصد بها الظروف الإقتصادية التي تعمل في ظلها المنظمة أو العميل طالب الائتمان ولها تأثير على نشاطه فمثلا تحجم الكثير من البنوك عن منح الائتمان للمشروعات التي تعمل في ظل ظروف إقتضادية غير مواتية ، أي لا يتوقع للنشاط الذي يعمل به رواج وهو ما سيؤذي بالتبعية إلى إضعاف قدرتها على سداد القرض وخدمة الدين ، والعكس في حالة المشروعات التي تعمل في ظروف مواتية [1].

إن الدراسة المتعمقة للمعايير الخمسة السابقة التي تشكل منهج إدارة الائتمان في قرارها الائتماني يمكن أن نستخلص مايلي[2] :

1- إن المعيارين الأول والثاني بمثابة مبادئ ثابتة لا إجتهاد في تفسيرها لا ينظر بأمر الائتمان ما لم يتم تغطية كافة النواحي القانونية والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل.

2- المعايير الثلاثة الباقية (رأس المال و الضمان والظروف المحيطة) هي متداخلة مع بعضها والمطلوب إتخاذ قرار الائتمان بعد دراسة كل منها ، ومن الطبيعي أن لا تستوفي جميع المعايير الخمسة اعلاه اعلى مراتب لها لذلك فإن الضعف المقبول في أحد المعايير يمكن ان يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تأتي الدراسة لها جميعا متوازنة ومقبولة.

ثانيا :نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ :5ps :

تحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج "5cs" وإن كانت بأسلوب آخر وتحتوي هذه المعايير على[3] :

1- العميل ؛

2- الغرض من الائتمان ؛

[1] أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص91.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص150.

[3] أحلام بوعبدلي ، مرجع سابق ذكره ، ص92

3- السداد ؛

4- الحماية ؛

5- النظرة المستقبلية ؛

1 ـ العميل : ويتعلق الأمر هنا بشخصية العميل وحالته الإجتماعية ومؤهلاته واخلاقياته من حيث الإستقامة وغيرها.

2 ـ الغرض من الائتمان : وتشكل هذه الركيزة أحد اهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الإستمرارفي دراسة الملف الائتماني او التوقف.

3 ـ القدرة على السداد : يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الإستحقاق ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعدالركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد.

4 ـ الحماية : إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو إستكشاف إحتمالات توفر الحماية للإئتمان المقدم للعميل وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل.

5 ـ النظرة المستقبلية : إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في إستكشاف أبعاد حالة اللاتأكدالتي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان.

أي إستكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية .

ثالثـا :نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ : PRISM

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان وتتضمن هذه المعايير[1]:

1 ـ التصور : ويقصد به هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في :

[1] . حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سبق ذكره ، ص155-156.

أ- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للإئتمان ؛

ب- دراسة إستراتجية التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد بإعتباره الهدف الذي يجب ان تدور حوله كل القرارات ؛

2 ـ القدرة على السداد : ومضمون هذا التغيير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان إهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ لها العميل عندما يستعد لتسديد الائتمان.

3 ـ الغاية من الائتمان : مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدرم للعميل . وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية ، وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هوتصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

4 ـ الضمانات : مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لإسترجاع الائتمان لمواجهة إحتمالات عدم القدرة على التسديد ، ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد علة قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى مايتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السدّاد[1].

5 ـ الإدارة : ترتكز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل :

أ- العمليات : ومن خلالها يتم التعرف على :

- ✓ أسلوب العميل في إدارة أعماله ؛
- ✓ تحديد كيفية الإستفادة من الائتمان ؛
- ✓ تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وايضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائما ؛

ب- الإدارة :

- ✓ إستعراض الهيكل التنظمي للعمل ؛
- ✓ إستعراض السيرة الذاتية لمديري الأقسام ؛
- ✓ تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو ؛

[1]. سوزان سمير ذيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 106-107 .

الفرع الخامس : الركائز الأساسية للتحليل الائتماني

مما سبق نذكر أن الائتمان داخل البنك التجاري سوف تستند في قرارها الائتماني على نوع المعلومات والبيانات التي تحصل عليها من الملف الائتماني والإستعلام المصرفي لطالب الائتمان ومن خلال نوع التحليل الذي سوف تجريه إدارة الائتمان ، لتجعل من قرارها الائتماني يتسم بدرجة من الدّقة والموضوعية.

إن شكل التحليل الائتماني ودقته يجب ان تقوم حول ثلاث ركائز أساسية هي[1] :

ـ إن قدرة العميل على الوفاء بإلتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض ، بل يجب ألا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك خلال فترة القرض .

ـ في تقييم مخاطر الائتمان ، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل (فرد أو شركة أو مؤسسة) ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالعميل .

ـ يجب على محلل الائتمان أن يولي إهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للعميل (فرد أو شركة أو مؤسسة) .

الفرع السادس : التحليل الائتماني (النوعي والفني).

تعزز إدارةالائتمان ملاحظاتها عن العميل المحتمل من خلال إجراء نوع من التحليل الائتماني غاية في الأهمية لإتخاذ القرارات الائتمانية يسمى بالتحليل النوعي والآخر بالتحليل الفني :

1) التحليل النوعي :

يمكن عرض هذه النواحي التي تشكل في مجموعها ما يعرف بالتحليل النوعي فيما يلي :

- **الإدارة** : من اكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه هي الإدارة ، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه كما أنها من أكثر المتغيرات التي يصعب على إدارة الائتمان تحليلها بدرجة من الدذقة والكفاءة.
- العمليات : تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق ، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال.

[1] . إيمان انجرو ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ، المصرف الصناعي السوري نموذجا ، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 ، ص 54 .

وتحاول إدارة الائتمان ان تحصل من تحليل هذه الناحية عن نوع العمل ومستقبله ومجالات التوسع فيه وغيرها من الجوانب التي تخلق لديها الحيطة والحذر.

- **نمط الملكية** : تهتم إدارة الائتمان فيما إذا كان العميل شركة أفرادا أو شركة تضامنية او شركة مساهمة وحدود الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الإلتزامات على الملاك ، كما لابد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد، ونو العقود على الملكية من قبل الجهات التمويلية المختلفة ،وفيما إذا كان العميل شركة أعمال مستقلة أو هي جزء أو تابعة لشكرة أخرى.
- **الخلفية التاريخية** : تفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته ونتائج تلك التغيرات ويتم التعرف إلى ذلك من خلال :
  - ✓ تحديد العمر التشغيلي لممارسة العميل ؛
  - ✓ تحديد سنوات العمل في مجال العمل الحالي ؛
  - ✓ التغيرات الرئيسية او المشاكل التي واجهها العميل ؛
  - ✓ العلاقات المصرفية السابقة ؛
- **العلاقات المالية** : من الموضوعات الهامة التي تهم إدارة الائتمان في التحليل الائتماني بشكل عام هو شكل العلاقات المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى ، ونوع الخدمة التي يمكن أن يحصل عليها من البنك الذي تنتمي إليه إدارة الائتمان.
- **الإنتاج** : من الأمور التي يجب أن تكون واضحة امام إدارة الائتمان هو نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعامل ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور فيها ، ودورة حياة السلعة ومقدار المنافسة عليها.
- **أدوات الإنتاج** : تعكس إدارة الإنتاج على العميل نوع ومستقبل العملية الإنتاجية لديه ، لذلك لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حاليا ومستقبلا ، وتهتم إدارة الائتمان بدراسة المتغيرات الآتية [1] :
  - ✓ الموقع وكفاية البنية التحتية ؛
  - ✓ هل المواقف ومعدات الإنتاج مملوكة أم مستأجرة ؛

[1] . حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص225- 226 .

- ✓ نوعية وعمر المعدّات وإمكانية الصيانة ؛
- ✓ درجة الإعتماد على الصيانة الخارجية ؛
- ✓ تقدير قيمة المعدّات وتغطية التأمينات لها ؛
- ✓ عدد المستخدمين وعقود وعلاقات العمل ؛

- **الموردون** : تهتم إدارة الائتمان عند إجراء النوعي للعميل بدراسة الموردين لدى العميل ودرجة الإعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج ويتم ذلك من خلال القدرة في :
  - ✓ تحليل الموردين الرئيسين المحليّين والخارجيين ؛
  - ✓ نوعية المدخلات المحلية مقارنة بالخارجية ؛
  - ✓ شروط التعامل مع الموردين ؛
- **التوزيع والتسويق** : تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق market analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والاسلوب المناسب لتوزيعها ويتناول التحليل السوقي بوجه عام مايلي :
  - ✓ الإتجاهات المحلية وإتجاهاتها وإمكانية التصدير للخارج ؛
  - ✓ حجم المعروض من السلعة سواء من الإنتاج المحلي او عن طريق الإستيراد ؛
  - ✓ سوق السلع المنافسة والبديلة وإتجاهاتها ؛
  - ✓ هيكل الأسعار وشروط البيع السائدة في السوق ؛
  - ✓ قنوات التوزيع المختلفة ؛
  - ✓ الطلب على السلعة في المستقبل ؛
  - ✓ نصيب العميل من السوق آخذا في الإعتبار المركز التنافسي والخطة التسويقية ؛
- **الأهداف والإلتزام** : يساعد الإهتمام بهذا المتغير الوصول إلى معرفةجيدة بتحديدهل للعميل رؤية واضحةعن السوق وماهي خططه طويلة الأجل ، وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية والأهداف وكذلك يجب الإهتمامبدراسة إمكانية تأقلم العميل مع المتغيّر .
- **الخصائص المؤسسية** : تتناول هذه العملية في التحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات وأثر ذلك على إتخاذ القرارات وقد يكون من المناسب التعرف على الأشخاص المؤثرين في عمليات إتخاذ القرار وماهي الأمور التي تحفزهم.
- **السمعة في السوق** : من الأمور المهمة التي تحفز التعامل مع العملاء أو تعطي الرفض في ذلك هو دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق إذ تهتم إدارة الائتمان بقراءة مابين السطور وتكوين رأي ن قدرة الإدارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة والإلتزام بالإبداع والمرونة والإلتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

- **نظم الادارة** : في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقّة الموازنات التقديرية المستهدفة ودّقة الإفتراضات والتنبؤات ودّقة انظمة الرقابة .

2) التحليل الفني :

لو كان العميل المتقدم بطلب الائتمان شركة أعمال لم تباشر أعمالها التشغيلية لحد الآن ، هل ينتهي دور التحليل النوعي لهذا العميل ، بمعنى أن يتم تجاوز ما يجب أن يتوفر من معلومات عن العميل ؟.

من المؤكد في هذه الحالة أنه لابد أن يتم إجراء نوع من التحليل يسمى بالتحليل الفني بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع من الناحية الفنية ، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الإحتياجات اللازمة ثم ترجمة هذه الإحتياجات في شكل مالي .

ويشمل التحليل الفني المجالات التالية [1]:

- ✓ وصف السلعة وخصائصها وبيان إستخداماتها المختلفة ؛
- ✓ وصف العملية الانتاجية التي تم إختبارها مقارنة مع العمليات البديلة مع توضيح أسباب التفضيل للعملية؛
- ✓ تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن إستغلالها ؛
- ✓ تحديد نوعية الآلات والمعدّات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عندها ؛
- ✓ تحديد الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها ؛
- ✓ تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالموقع والبدائل المختلفة المتاحة آخذا بنظر الإعتبار تقييم درجة قربه من مصادر الخامات وقنوات التوزيع ؛
- ✓ التكنولوجية المستخدمة ومصادرالحصول عليها وكيفية إستقطابها ؛
- ✓ مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية إنتظام توريدها ؛
- ✓ إحتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادرها ؛
- ✓ تقدير تكاليف إنتاج السلعة ؛

[1] . إيمان انجرو ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 . 78 .

الفرع السابع : معايير الجدارة الائتمانية ومؤشرات التحليل المالي

يدور مفهوم الجدارة الائتمانية حول أحد المبادئ التقليدية المستقرة في الدراسات والمدارس المصرفية والائتمانية وهي المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب إقتراض من البنك والمعروفة بـ 7c's ،فالحكم على جدارة المقترض ليست مجرد سرد نظري ولكنها أمر يمكن إخضاعه لكثير من البحث والتحليل إذا ما إقترن بؤشرات التحليل المالي بأساليبه التقليدية المستقرة وكذلك من خلال الدراسة المعمقة لكافة البيانات والمعلومات التي يمكن إستخلاصها من خلال القوائم المالية والحسابات الختامية المقارنة لنشاط المقترض.

1- مفهوم الجدارة الائتمانية :

يشير مفهوم الجدارة الائتمانية إلى الملاءة المالية للجهة المقترضة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية للأخرين، كما يشير مفهوم الجدارة الائتمانية إلى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين أو مخاطر عدم السداد للمقرضين[1].

و**تعرف الجدارة الائتمانية** : انها قابلية الحصول على الائتمان فكلما تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل كلما تمكن من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءةالمالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق وغيرهامن العوامل[2].

ومن خلال التعرفين السابقين نستنتج أن مفهوم الجدارة الائتمانية هو :

دراسة الملاءة المالية بالنسبة للمقترض من خلال مؤشرات ومعايير الجدارة الائتمانية التي تعتبر مقياس لتقييم إحتمالات عدم سداد المقترض لقيمة القرض المستحق عليه.

2- معايير الجدارة الائتمانية:

فيما يتعلق بجوهر جانب الشخصية :والذي يتصل بالتزام المقترض بالوفاء بالتزاماته فإن ذلك يمكن قياسه من خلال[3] :

- هل يوجد مثلا مخصص ضرائب متنازع عنها في جانب الخصوم المتداولة ؟

[1] خلف محمد محمد وعماد علي عبد اللطيف ، محددات الجدارة الائتمانية في الإقتصاد الجزائري ، مجلة الدنانير ، العدد 14 ، 2015،ص87.

[2] انس هشام المملوك ، مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الإستثمارية ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، ص23 .

[3] أحلام بوعبدلي ، محاضرات في تحليل القرض سنة اولى ماستر ،غير منشورة

- هل توجد تامينات إجتماعية مستحقة ؟ ومنذ متى بدأ التأخير في سدادها ؟ وهل توجد نزاعات مع هيئة التأمينات الإجتماعية ؟
- دراسة موقف بعض بنود الدائنين مثل دائنو شراء الأراضي المقام عليها المشروع.
- معدل تداول حسابات الدائنينّ = المشتريات الآجلة / حسابات الدائنين.

وذلك للوقوف على مدى إلتزام المقترض في الوفاء بالمشتريات الآجلة المستحقة للدائنين ، ويمكن دراسة ذلك على مدى الشهور المختلفة.

فترة سداد حساب الدائنين :365/ معدل تداول حسابات الدائنين ، وهو مؤشر هام تعكس نتيجة مدى إلتزام المقترض بالسداد خلال فترات الائتمان الممنوحة له من مورديه فإذا كان هناك تأخير في السدّاد الفعلي ، فذلك يمثل علامة بارزة لابد من التوقف عندها بالتحليل لمعرفة أسباب ذلك ، وهل هي أسباب مؤقتة طارئة أولأنها أسباب دائمة .

3- مؤشرات التحليل المالي :

فيما يتعلق بجوهر جانب المقدرة الفنية والمالية والإدارية للمقترض فإنه يمكن إستخلاصه وقياسه بإستخذام بعض مؤشرات ونسب التحليل مثل :

- **المقدرة المالية :**

يتم النظر إليها من خلال مؤشرات السيولة مثل :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

المعدّل النقدي = النقدية / الخصوم المتداولة .

معدل السيولة السريع = الأصولة المتداولة – البضائع/ الخصوم المتداولة.

حيث تتم مقارنة هذه المؤشرات مع النسب النمطية السائدة في القطاع أو النشاط الإقتصادي ، وكذا مع نتائج السنوات السابقة.

- **الكفاءة الإدارية :**

أي مدى كفاءة الإدارة في إدارة وتوظيف الموارد المالية ذات الكلفة العالية في الإستثمارات المختلفة وخاصة الأصول المتداولة التي تمثل المصدر الرئيسي لتوليد النقدية اللازمة لاستمرار النشاط بالمشروع كذلك سداد الإلتزامات لمستحقيها في مواعيدها وأهم مؤشراتها مايلي:

معدل دوران المدنين = المبيعات الآجلة / المدينين + أوراق القبض.

متوسط فترة تحصيل أوراق القبض = 365 / معدل دوران المدينين.

ويعتبر المؤشر الأخير ذو أهمية بالغة في تقييم كفاءة سياسات الائتمان التي يطبقها المقترض مع عملائه حيث أن أي خلل في هذه السياسة سوف ينعكس مباشرة على إمكانية إسترداد الائتمان الذي طلبه من البنك.

- **رأس المال :**

فيمكن من خلال التحليل المالي لمركز العميل من المستندات المقدمة منه الوقوف على ما إذا كانت لديه أموال كافية لممارسة نشاطه أم لا ، وذلك من خلال نسب ومؤشرات المديونية والتي توضح كيفية تمويل الإستثمارات ، أي حجم مساهمة الموارد الذاتية المملوكة لطالب القرض وحجم الأموال ومصادر التمويل الخارجية :

حقوق الملكية / حقوق الغير = مرة.

حقوق الملكية / إجمالي الأموال المستثمرة = %

حقوق الغير / إجمالي الأموال المستثمرة = % .

- **الظروف العامة :**

يمكن إستقراؤها باستخدام تحليل الإتجاه في محاولة لتحديد المخاطر الكلية التي تواجه العميل وتحليلها إلى مخاطر منتظمة (تواجه جميع المشروعات) ومخاطر غير منتظمة تتصل بأداة نشاط كل مشروع.

إن الهدف الأساسي من تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض وهو تقييم وقياس المخاطر الائتمانية بغرض الوقوف على تلك المخاطر الائتمانية التي قد تصاحب قرار منح المقترض التسهيلات التي يطلبها ، وكيف يمكن وضع الضوابط وأخذ الضمانات التي يراها البنك كافية ومناسبة لمواجهة تلك المخاطر الائتمانية ، وباعتبار أن هذه المخاطر جزء أصيل من أي قرار إئتماني خاصة وان هذا القرار يتصل بالمستقبل والأداة المتوقع للمقترض ، هو أمر يصعب التحكم فيه إلى حدّ بعيد كما أن التنبؤ به ليس أمرا سهلا.

المطلب الثاني : القروض المتعثرة

تعد مشكلة القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك التجارية ، متسببة لها بإنخفاض السيولة ، وبالتالي العجز أحيانا عن مواجهة السحوبات على الودائع ، الأمر الذي يترك أثاره السلبية على سلامة موقفها المالي ، وما يترتب عليها من إختلال وإرتباك في النشاط الإقتصادي.

الفرع الأول : مفهوم القروض المتعثرة :

يمكن تحديد مفهوم القروض المتعثرة وهذه أهم التعريفات وهي[1] :

القروض المتعثرة هي :" تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء (المدينين) عن دفع الإلتزامات المستحقة عليهم في مواعيد إستحقاقها ، بالرغم من مطالبة البنك سدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ".

وتعرف أيضا : "القروض المتعثرة كاصطلاح بأنها عجز الدائن عن تسديد أقساط القرض مع فوائده في الموعد المحدد ،جزئيا أو كليا ، ويذهب البعض إلى أن القرض يعد متعثرا عند تجاوز المدين الموعد المحدد للإستحقاق[2]" .

كما يمكن تعريف الديون المتعثرة بأنها[3] : " تلك التي تتعدى إحتمالات عدم إستردادها نسبة 51% ، أي أن التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل لم يقم بتسديدها عند موعد إستحقاقها فتحولت إلى أرصدة مدينة عاطلة أو جامدة وتصبح بمرور الوقت ديون متعثرة ".

ويمكننا إستنتاج تعريف للقروض المتعثرة من خلال التعاريف السابقة :

وهي القروض التي لم يعد بإمكان المدين (المقترض) سدادها ولم تعد لديه القدرة في تسديد ماعليه من إئتمانات حق البنك وقد يتعلق الأمر بمجموعة من العوامل بعضها إقتصادي وبعضها ناتج عن سوء إدارة العميل.

---

[1] . أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص100

[2] . شيلف رابح ، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة غرداية 2019 ،ص 109.

[3] . عبد الجبار هاني وغفران هادي سعيد ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها ، مجلة العلوم الإقتصادية ، المجلة 23 ، العدد 87 ، جامعة بغداد 2016 ،ص 371 .

الفرع الثاني : أسباب نشوء القروض المتعثرة

لا تنشأ القروض المتعثرة عن فراغ وإنما تسببها مجموعة من المسببات تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى تعثر الائتمان ، وتلعب هذه الأسباب دورا هاما في تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم وهي ترجع أساسا إلى :

- أخطاء البنك ؛
- أخطاء العميل ؛
- عوامل خارجية (أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل) ؛

أولا : أخطاء البنك :

- ✓ قصورد دراسة منح التسهيلات الائتمانية ؛
- ✓ عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث مخاطرة الإدارة ، السوق ، رأس المال ، ضمانات عقارية ؛
- ✓ صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد ؛
- ✓ عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات[1] ؛
- ✓ عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع ؛
- ✓ غياب المتابعة المستمرة من جانب البنك ؛
- ✓ عدم العناية بتحليل غرض القرض ومصادر السداد ؛
- ✓ الجهل بكون المصارف الأخرى أوثقت تسهيلات لذلك المقترض منه[2] ؛
- ✓ إتباع سياسة إئتمانية غير متحفظة تستهدف تغليب الربح على المخاطرة ؛
- ✓ إعتماد القرض من موظفين لا تتوافر فيهم الكفاية أو تنقصهم الأمانة ؛
- ✓ الفشل في إتخاذ القرار المناسب عند ظهور بوادر التعثر[3] ؛

ثانيا : أخطاء العميل

ومن أهم هذه الأخطاء:

- ✓ عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة للبنك عند طلب القرض ؛

[1] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

[2] أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

[3] ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي ، الطبعة 04 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2005 ص 186 .

- ✓ قصور دراسة الجدوى المقدمة من العميل أو بعدها عن الواقعية ؛
- ✓ عدم الإلتزام بتوجيهات البنك وإرشاداته المتعلقة بسير التمويل أونشاط العميل ؛
- ✓ إستخذام التسهيل في غير الغرض الذي منح من أجله أو في غير أغراض المشروع ؛
- ✓ التوسع في المشروع خلافا لما جاء بدراسة الجدوى دون مقتضى وموافقة مسبقة من البنك ؛
- ✓ فقدان القدرة والمهارة الإدارية والفنية والمالية على إدارة المشروع[1] ؛
- ✓ زيادة الإعتماد على الأموال المقترضة ؛

أي أن السبب في التعثر في هذه الحالة إما يعود لإخلال العميل بعنصر الثقة وذلك بعدم إستخذام القرض في المجال الذي أخذ من أجله ، أو راجع لأسباب تتعلق بقدرة العميل على تسيير هذه الأموال.

ثالثا : عوامل خارجية (أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل) :

أساس هذه الأسباب يعود إلى :

- ✓ دخول الإقتصاد في مراحل الإنكماش والتباطؤ ؛
- ✓ تغيير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة للدولة ؛
- ✓ الدورات الإقتصادية مثل التغيرات في معدلات الضرائب وأسعار الفائدة وإنخفاض القيمة الشرائية للنقود بسبب التضخم مما يؤثر على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته[2] ؛
- ✓ نقص المواد الطبيعية من المصادر المحلية كالطاقة والخامات لسبب أو لأخر ؛
- ✓ التطور في التكنولوجيا من مظاهره تطوير أساليب الإنتاج وإستحذاث منتجات جديدة بما يؤثر على الطلب على منتجات المشروع ؛

الفرع الثالث : مراحل تعثر القرض

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة ، ومن هذه المراحل [3]:

[1] أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

[2] ابراهيم مختار ، مرجع سبق ذكره ص188- 191 .

[3] . مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة النجاح الوطنية , المجلد 21 (2) , 2008 , ص 519 .

الشكل رقم (1 – 2) : مراحل تعثر القرض

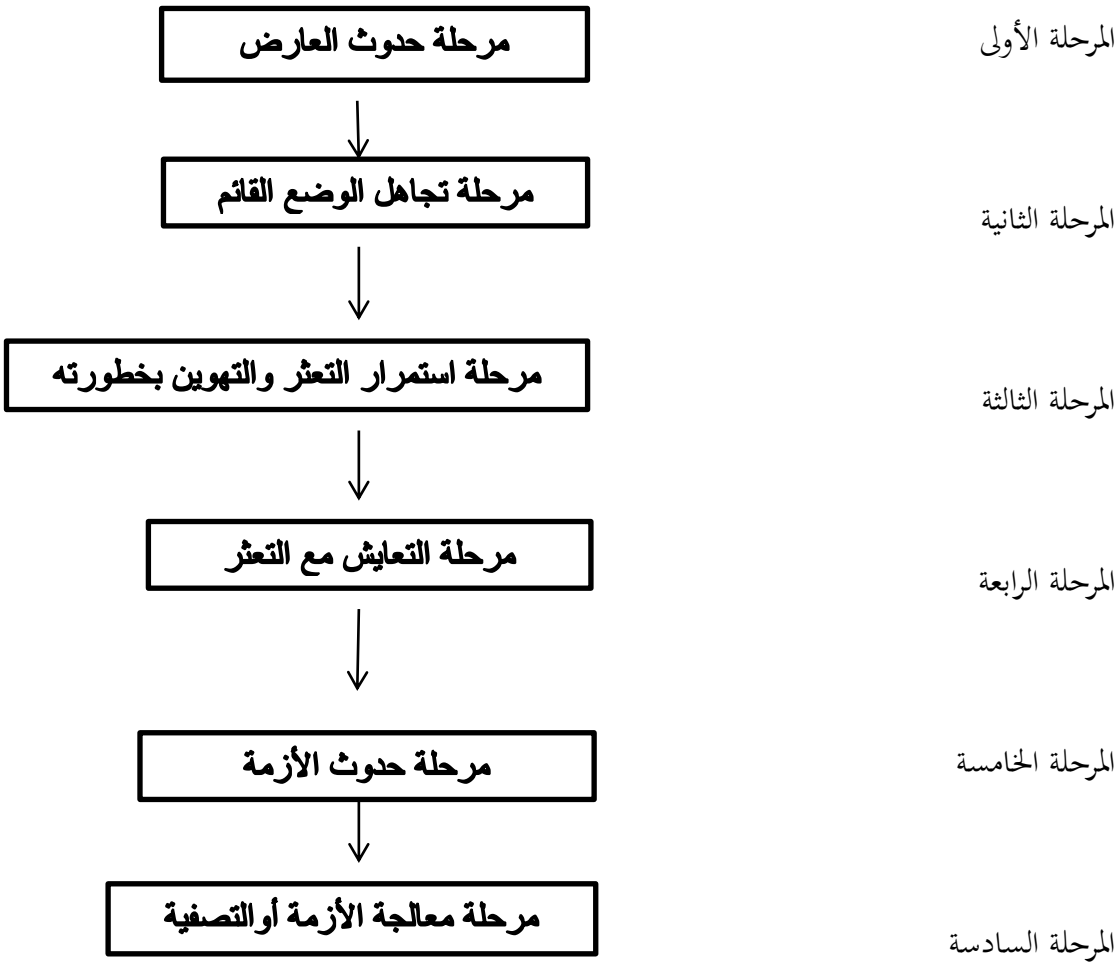

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على المرجع السابق

1 ـ مرحلة حدوث العارض : وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض" ما " ويمثل ذلك اختبارا لإدارة المشروع ، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، واذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا .

2 ـ مرحلة تجاهل الوضع القائم : وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا و تقليلا لشأنها .

3 ـ مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته : في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا ، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة .

4 ـ مرحلة التعايش مع التعثر: وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق ، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ، ويكون المشروع على وشك الإفلاس ، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الإستثمارات الجديدة ، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية ، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها ، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها .

5 ـ مرحلة حدوث الأزمة المدمرة : في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

6 ـ مرحلة معالجة الأزمة أوتصفية المشروع : في هذه المرحلة يتم إستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها ، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد .

الفرع الرابع : إستراتجية معالجة القروض المتعثرة

تثير ظاهرة القروض المتعثرة إهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لابد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على إنتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم .

وقد تتصرف في بعض الحالات وأمام بعض العملاء بحكمة ودراية دون أن تصل في قرارها إلى معالجة هذه الظاهرة بعنف ضد العميل المتعسر خوفا من خسارته كليا , إذ من الممكن أن تكون خسارة فقدان عميل معين أكثر سلبية من مخاطر القرض المتعثر ذاته [1], و يتبع البنك في تعامله مع القروض المتعثرة استراتيجيات تتجلى في الاتي :

1 ـ إستراتجيات تتعلق بالعملاء منها : تتمثل في إستراتيجيتين نذكرها فيما يلي :

أ . –إستراتيجية محافظة : يعمل البنك على مد يد المساعدة للعميل وتقديم المشورة له، مع منحه قروض جديدة لإنهاء حالة العسر التي يمر بها العميل .

[1] . حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص– ص: 184 – 185 .

ب ـ إستراتيجية متشددة : و تستدعي أن تقوم إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل نظرا لأسباب تتعلق به إضافة إلى إتخاذ إجراءات ردعية كالمطالبة بالتصفية لممتلكات العميل .

2 ـ إستراتيجيات تتعلق بالقروض :

تعمل هذه الاستراتيجية على تفادي القرض المتعثر من خلال صياغة وتنفيذ سياسة إئتمانية سليمة .

حيث تعتبر متابعة الائتمان من الطرق الوقائية لتجنب الوقوع في خطر التعثر المصرفي ، إذ تساعد البنك على اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر، فكلما تم الإكتشاف المبكر كلما كانت لدى البنك قدرة أكبر على المعالجة بطريقة سهلة[1] .

وتتم هذه المتابعة من خلال الإجراءات التالية [2]:

ـ سلامة القرار الائتماني ؛

ـ التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله ، ويتم ذلك من خلال زيارة مسئولي الائتمان في المصرف والإطلاع على أوجه الصرف وكذا مراجعة البيانات ؛

ـ عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل ؛

ـ تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم مبررات مقنعة ؛

ـ مراقبة حساب الزبون من خلال ربحية المشروع ومصادر الإسترداد وكذا مقارنة حركة السحب والإيداع مع البيانات المالية للعميل ؛

ـ متابعة الظروف الخاصة بالمقترض (العميل) كمراقبة الوضع المالي له والظروف المحيطة و الأحوال الإقتصادية العامة ؛

ـ إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط ، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة ؛

ـ رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية و جلب الكوادر ؛

---

[1] . دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية "، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، أوت، 2006 ، ص: 50.

[2] . صادق راشد الشمري، " القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية"– دراسة حالة عينة من المصارف العراقية – ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية ، انعقد في نيسان 2009 ،عمان ، الأردن، ص– ص: 21 –22 .

الشكل رقم (1 – 3) : معالجة القروض المتعثرة

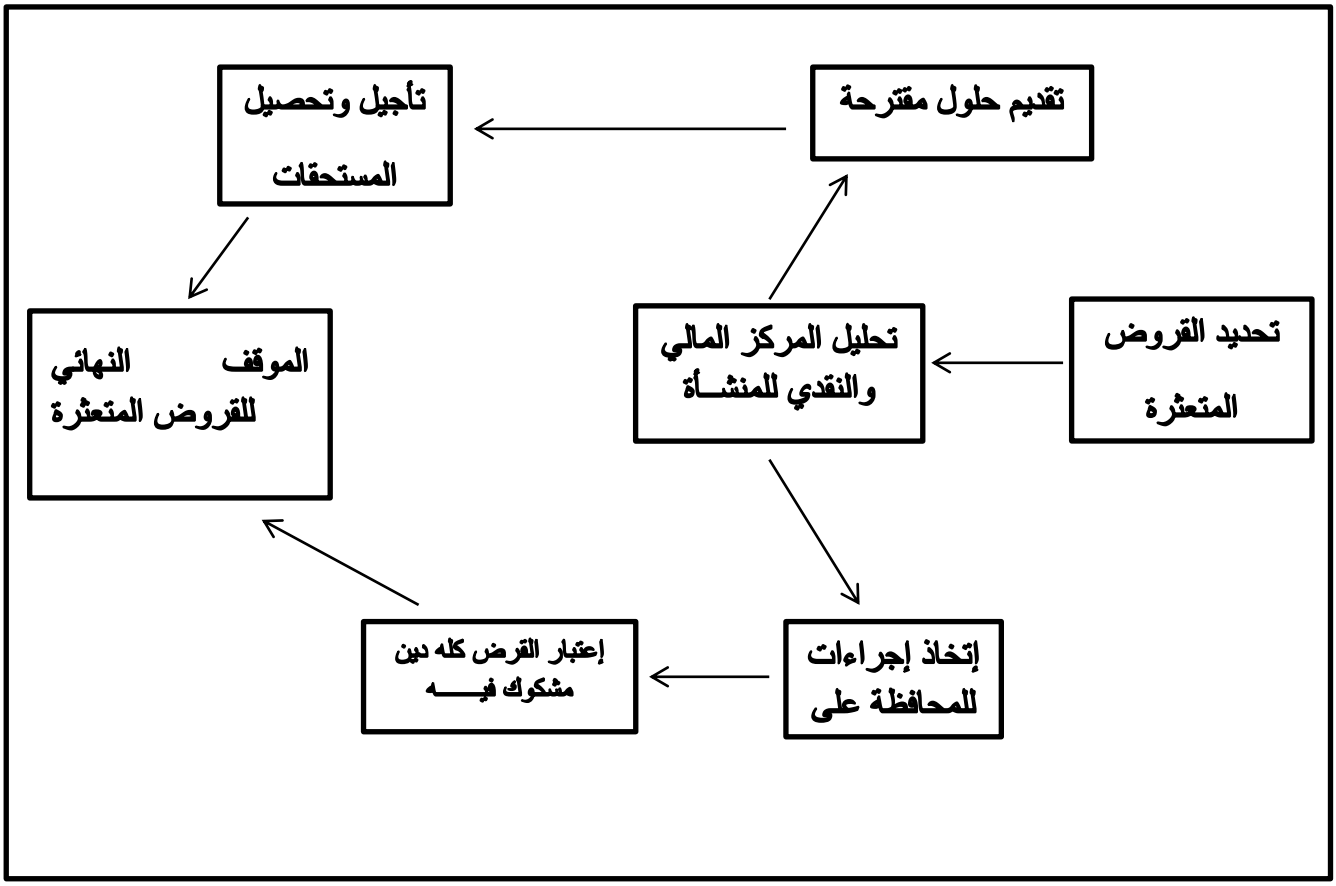

المصدر : أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

الفرع الخامس : أساليب الوقاية من القروض المتعثرة.

ترتكز أساليب الوقاية من القروض النتعثرة على ثلاث مراحل هي [1] :

1 ـ أسلوب تعويم العميل أو الشركة المتعثرة : قد يتعثر العميل نتيجة ظروف استثنائية طارئة وليست دائمة فتؤثر على قدرته على السداد ، مما يستدعي مساندة البنك له بإعطائه فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات، كما تتضمن هذه العملية إما إعادة

[1] . فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة ,دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009 ، ص: 97.

جدولة الدين أو التنازل عن كل الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين، وتتوقف هذه الحالات على حسب ظروف العميل التي أدت إلى تعثره .

2 ـ أسلوب انتشال العميل : يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في ادارة نشاط العميل وفقا لخطة عمل متفق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة للشركة، حيث يقوم البنك بتقديم الإستشارات الإدارية المناسبة والتي تتضمن :

ـ ترشيد التكاليف و زيادة للإيرادات من خلال التخلص بالبيع لبعض الأصول غير العاملة؛

ـ زيادة كفاءة المتأخرات و تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل، إضافة إلى ذلك فإن البنك يقدم المشورة والنصح في مجال التسويق لمنتجات العميل ؛

تهدف هذه المرحلة إلى إحداث التوازن بين إيرادات المشروع ونفقاته ؛

3 ـ أسلوب إنعاش العميل : هو رفع التعثر عن العميل أي استعادة العميل نشاطه والعمل بكامل طاقته، ويتم ذلك من خلال منح العميل قروض جديدة و بشروط ميسرة تسمح له بمزاولة نشاطه في حالته الطبيعية، وحتى تتحقق وجب توفر بعض الشروط نذكر منها :

ـ أن يكون السبب في تعثره قد تم معالجته أو أنه قارب على الزوال؛

ـ أن تكون التوقعات المستقبلية جيدة بالنسبة للعميل وكذا المنتج ؛

الفرع السادس : مؤشرات تعثر القرض

يتبادر تعثر القرض المصرفي من خلال مؤشرات تشير إلى أن مشروعا ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية، قد يؤدي إلى عدم استرداد القرض الممنوح، ونوجزها فيما يلي :

1 ـ مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك :ربما يكون من الواضح أن المقترض يفي بشروط كافة إلتزاماته الائتمانية تجاه البنك، ورغم ذلك قد تكون هناك بوادر على تدهور وضعيته المالية وحساباته المصرفية ،

فهناك مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك من خلالها يمكن الكشف مبكرا عن إمكانية تعثر القروض الممنوحة للعميل ، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى [1] :

أ ـ المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك : و نذكر أهمها:

ـ إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات؛

ـ وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛

ـ حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع ، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطالع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة ؛

ـ عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول[2] ؛

ـ إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها ، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات ؛

ب ـ المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض، نذكر أهمها [3] :

ـ تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له ؛

ـ قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك ، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان؛

---

[1] . هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص :تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03 ،2012 ، ص: 78.

[2] . جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص: 12.

[3] . محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي" دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته "، ط 3 ،منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص: 359 .

ـ طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا ، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين ، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية ؛

ـ تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أمور ه المالية بشكل جيد ، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد .

ت ـ المؤشرات المتعلقة بالضمانات :

ـ تقديم كمبيلات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين؛

ـ تراجع القيمة السوقية للضمانات؛

ـ تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح؛

ـ اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات .

2 ـ مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض :

أ ـ المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها :

بصفة عامة هناك عدة مؤشرات من خلال ميزانية المقترض يستدل بها على أنه يواجه صعوبات قد تؤدي إلى احتمال عدم قدرته على سداد التزاماته ومن أهمها [1]:

ـ تقلبات حادة في السيولة؛

ـ زيادة حادة في المخزون السلعي و تراجع معدل دوران المخزون؛

ـ انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول؛

ـ تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين)؛

ـ عدم انتظام إعداد البيانات المالية وارسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة؛

ـ تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة؛

ـ إجراء تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية؛

ـ ارتفاع مديونية الشركة؛

[1]. هبال عادل، مرجع سبق ذكره ، ص: 81 . [1]

وبالتالي فإن تحليل الميزانية يعد مهما في إظهار احتمال أو الإتجاه لحدوث خطر التعثر ومن ثم كشف هذا الخطر مبكرا ومعالجته قبل حدوثه أو تفاقمه.

ب ـ مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج :

يصور جدول حسابات النتائج إيرادات ونفقات المقترض ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الإيرادات والنفقات.

ومن المؤشرات التي يمكن الإستدلال عليها من خلال جدول حسابات النتائج :

ـ انخفاض حجم المبيعات؛

ـ ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح ؛

ـ ارتفاع نسب التكاليف؛

ـ تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن؛

ـ الإرتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات ؛

ـ الإنخفاض أو الإرتفاع غير المبرر في أحد بنود الإيرادات ؛

ـ عدم وجود أرباح للتشغيل .

3 ـ مؤشرات أخرى لتعثر المقترض :

هناك مؤشرات أخرى قد تنذر بحدوث مشكلة في سداد القرض مستقبلا ، وذلك حسب ظروف عمل البنك ومحيط نشاطه وملكيته ونظام المعلومات المتاح لديه .

ومن بين هذه المؤشرات الأخرى لتعثر القروض [1]:

ـ قيام شركة التأمين بإلغاء تغطية تأمينية بسبب عدم سداد قسط التأمين، أو وجود نزاع بين العميل وعدد من شركات التأمين ؛

ـ الإشعارات القانونية والقضائية المقدمة ضد المقترض مثل إشعارات الأحكام أو إشعارات حجز ما للمدين لدى الغير وما إلى ذلك ؛

ـ تأخر المقترض في الدفع للموردين أو طلبه منهم لمنحه شروطا أيسر أو مهلة أطول مما قد يؤدي برفض التوريد له ؛

[1] . جمال أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 17 .

ـ التغيرات في إدارة المؤسسة أو ملكيتها أو العاملين بها؛

ـ سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض ، مما يؤدي إلى تراجع التقييم الائتماني لدى المؤسسة ؛

ـ تغيير طبيعة عمل المقترض ؛

ـ التأخير في سداد الضرائب وغيرها من الإلتزامات تجاه الدولة؛

ـ ظهور دائنين لم يفصح عنهم المقترض من قبل .

المطلب الثالث : أدوات التحليل الائتماني ودورها في قرار منح الائتمان والتخفيف من التعثر

ومن خلال ما عرضنا في المطلبين السابقين من المعايير والإجراءات والركائز التي يقوم عليها التحليل الائتماني وسعيا منا في إبرازتحليل ائتماني دقيق ومتكامل يبنى عليه قرار ائتماني سليم، سنقوم في هذا المطلب بالتوسع أكثرفي جوانب هذا التحليل من خلال : إبراز أهمية أدوات التحليل الائتماني في ترشيد عملية القرار الائتماني والحد من تعثر القروض .

الفرع الأول : التحليل بمؤشرات التوازن المالي

يهتم محلل الائتمان في البنوك بتحليل مدى قدرة تمويل المؤسسة طالبة الائتمان لأصولها المتداولة عن طريق أموالها الدائمة ، وهذا ما يجعل المؤسسة تبحث دائما عن الوضعية التي تحقق الشرط الأدنى للتوازن المالي ،ولدراسة شروط التوازن المالي وعلاقتها بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وكذلك تحديد المخاطر المحيطة بها .

يهتم المحلل الائتماني بتحليل كل من مؤشرات التوازن المالية الاتية [1]:

ـ رأس مال العامل : يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل .

[1] . فخاري فاروق ، دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي بدراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر . مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 10 ، جامعة غرداية ، 2017 ، ص . ص 775 ،777 .

ـ **إحتياجات رأس مال العامل** : تعتبر احتياجات رأس مال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، كما يعرف بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي لم تغط من طرف المواد الدورية .

ـ **الخزينة** : هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (بإستثناء القروض المصرفية)،كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل .

بالنسبة لمحلل الائتمان ، فإن تقييم خطر الائتمان واتخاذ قرارمنح الائتمان من عدمه بالإستناد إلى مؤشرات التوازن المالي يكون كالاتي :

ـ **رأس مال العامل > إحتياج رأس مال العامل / الخزينة > 0** : خزينة المؤسسة في هذه الحالة موجبة ، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في اجالها المحددة ، وعليه فإن المحلل الائتماني يمكن أن يسجل نتيجة إيجابية تتجه نحو منح الائتمان (مع ضرورة توفر الشروط الأخرى الإيجابية في منح الائتمان).

ـ **رأس مال العامل< إحتياج رأس مال العامل / الخزينة < 0** : خزينة المؤسسة في هذه الحالة تسجل عجزا وستواجه صعوبات في تسديد استحقاقاتها في اجالها المحددة ، وعليه فإن محلل الائتمان سيسجل نتيجة سلبية مبدئيا نحو قرار منح الائتمان .

ـ **رأس مال العامل =احتياج رأس مال العامل / الخزينة =0** :خزينة المؤسسة في حالتها المثلى ، وهي تدل على الإستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والتحكم الجيد في سيولتها ، وعليه فإن محلل الائتمان يسجل نتيجة إيجابية نحو قرار منح الائتمان .

الفرع الثاني : التحليل بالنسب المالية

تهتم النسب المالية بتحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار ،حيث أنها ليست هدف في حد ذاتها ولكنها مؤشر يسترشد بها المحلل الائتماني للوصول إلى هدفه ، وتصنف النسب المالية وفقا للأنشطة أو المهمة المراد تقييمها إلى ما يلي :

1 ـ نسب السيولة :

تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على السداد في الأجل القصير (مقدرة العميل من ناحية الملاءة المالية و الاقراضية) ، فإذا كانت نسبة السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بتسديد ديونها قصيرة الأجل والعكس إذا كانت مرتفعة . وتتكون نسب السيولة من [1] :

. نسبة التداول . نسبة السيولة السريعة . نسبة سيولة الذمم المدينة . نسبة سيولة المخزون السلعي . نسبة النقدية .

2 ـ نسب الربحية :

يستدل بهذه النسبة على قدرة العميل على توليد الأرباح و مدي نجاح نشاطه في ظل الظروف الإقتصادية التي يمر بها وتشمل النسب التالية [2]:

ـ نسبة الهامش ؛

ـ معدل العائد على حق الملكية ؛

ـ معدل العائد على الإستثمار .

وتعد هذه النسب مهمة لكل من الملاك وطالبي التمويل على حد سواء ، فعدم كفاية الأرباح يؤثر على ثروة الملاك وفي نفس الوقت يعد مؤشرا على عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالإلتزامات المترتبة على منح الائتمان ،لأن المصرف عند منح الائتمان يتوقع ببساطة أن يقوم طالب التمويل بسداد القرض من الأرباح المتحققة لا من بيع الأصول المملوكة .

وما يجب أن نشير إليه أيضا أن إدارة الائتمان لا تكتفي عند تحليل الربحية في التأكد من أنها عالية [3]، والتأكد أيضا من مصدر هذه الربحية أن يتسم بالديمومة ومن أنها إنعكاس للعمليات التشغيلية المتكررة.

---

[1] . د.أحمد ميلي سمية ، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة – ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 03 / العدد : 01 ، ص 259 .

[2] . أحمد ياسين حمد الجعافرة ، مدى إستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ،رسالة ماجيستير ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ،2012،ص 40 .

[3] . حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ،ص 275 – 276 .

3 ـ نسب النشاط أو الأداء :

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على أنواع الأصول ، ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين [1] :

نسب ومعدلات دوران الموجودات و المطلوبات المتداولة وتشمل مايلي :

ـ (معدل دوران الذمم المدينة ، متوسط فترة التحصيل) يقيس المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فعالية سياسات الائتمان و التحصيل ، وكلما زاد دوران الذمم المدينة أو إنخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس بالعكس .

ـ (معدل دوران الذمم الدائنة ، متوسط فترة الائتمان) يقيس المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة .

ومن جانب اخر فإن مجموع نسب النشاط تكشف عما إذا كان الإستثمار في الموجودات لدى العميل أقل أو أكثر من اللازم ، فالإستثمار الزائد عن الحاجة شأنه شأن الإستثمار الذي لايكفي لتغطية الإحتياجات [2]، مما يعد عائقا أمام تحقيق الهدف .

4 ـ نسب المديونية :

تهدف هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل الداخلية و الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل أصولها و الأهمية النسبية لكل منها ومدى كفاية أموالها الخاصة لمواجهة إلتزاماتها ، وتضم هذه المجموعة فئة من النسب ذات الإستعمال الواسع في عملية التحليل الائتماني نجمعها في ما يلي [3]:

ـ **نسبة المديونية (نسبة التمويل الخارجي)** : توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى إعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويلها .

---

[1] . فخاري فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص 778 . 779 .

[2] . حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص286.

[3] . فخاري فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص 779،780 .

ـ **نسبة التمويل الخاص (التمويل الذاتي)** : وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة .

ـ **نسبة الإستقلالية المالية** : تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها ، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قرارتها المالية .

ونظرا لجوانب القصور التي تكتنف النسب المالية ، أصبحت البنوك تلجأ إلى أساليب أكثر كفاءة واكثر فعالية في تقدير خطر القروض المصرفية مستغلة في ذلك تطور الطرق والتقنيات التي أفرزتها البحوث و الدراسات المهتمة بهذا المجال ، وحداثة الوسائل التي سهلت من مهمة البنوك في أداء وظيفتها التمويلية .

مثال ذلك تم إختبار تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية في مجال منح القروض من طرف العديد من الباحثين ، وقد أثبتت غالبية هذه الدراسات أن تقنية الشبكات العصبية أكثر دقة مقارنة بالطرق الأخرى في مجال تقدير خطر القرض ، وذلك لأنها تمكن البنوك من إتخاذ قرار منح القروض بشكل أسرع و أدق .

الفرع الثالث : الأساليب الوقائية لمعالجة بوادر التعثر الائتماني

عملية التحليل لا تقتصر على منح الائتمان ، بل هي عملية مستمرة من أجل متابعة هذا الائتمان ، ولهذا تستخدم البنوك التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر ومعالجته، خاصة وأن العميل الذي حصل على الائتمان من البنك يقوم بتقديم بيانات بشكل دوري[1] .

إن قيام المحلل الائتماني بعملية المتابعة السليمة لمبالغ الائتمان البنكي الممنوح للعملاء ، تمكنه من الإستدلال عى المؤشرات السلبية التي توحي بحدوث مشكلة التعثر الائتماني ،الأمر الذي يجعله يتبع مجموعة من الأساليب الوقائية لتفادي الإشكالية .

[1] . دعـاء محمـد زايدة ، لتسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير ، كلية التجـارة ، قسم المحاسبة والتمويـل ، الجامعة الإسلامية . غزة . ، فلسطين ، ص 67 .

1 ـ الأساليب الوقائية في تجنب التعثر الائتماني قبل ظهور مؤشراته [1]:

. سلامة قرار منح الائتمان و التأكد من إستعمال الائتمان البنكي في الغرض الذي منح لأجله .

. عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل ومراقبة حساب العميل و أوضاعه المالية .

. مراقبة الأحوال الإقتصادية العامة للدولة و العوامل المؤثرة فيها .

2 ـ المراحل الوقائية في تجنب التعثر الائتماني بعد ظهور مؤشراته :

. مرحلة وصف الائتمان البنكي على أنه إئتمان مشكوك في تحصيله .

. مرحلة تقصي الأسباب المؤدية لبروز مؤشرات حدوث التعثر الائتماني .

. مرحلة تقييد الائتمان في الحسابات المشكوك في تحصيلها .

. مرحلة إعداد البيانات اللازمة لمتابعة الائتمان المشكوك في تحصيلها .

. مرحلة تكوين مخصص لتغطية إحتمالات تعثر الائتمان .

[1] . فخاري فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص 775.774 .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

يعتبر موضوع التحليل الائتماني و دوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية من المواضيع الهامة على الصعيد الاقتصادي خاصة في ظل تصاعد حدة المخاطر الائتمانية التي أصبحت متلازمة مع النشاط الائتماني للبنوك التجارية، وبذلك

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عرض بعض الدراسات السابقة حول الموضوع و كذا محاولة إبراز أهم الاختلافات بين هذه الدراسات و الدراسة الحالية .بحيث قسمنا البحث إلى :

المطلب الأول : الدراسات المحلية

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

المطلب الأول : الدراسات المحلية

1 ـ دراسة فاطمة بن شنة : تحت عنوان : "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض الائتمانية" – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية ، مذكرة ماجيستر مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010 .

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الإطار العام لإدارة المخاطرة ومحاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية 2 في وضع منهاج تعمل على إدارة المخاطر والحدّ من تعثر الديون ، كما تؤكد على اهمية مفرزات لجنة بازل2 ، ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للمصارف ويحول دون تعثرها ، ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان أو الوقوف على أسباب اتعثر القروض في المصارف الجزائرية والسبل الكفيلة لمعالجنة المشكلة ، حيث توصلت إلى أن المصارف تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دورية للإطلاع على نشاطها الائتماني ومؤشرات تعثرها وذلك من خلال : معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم وحجم ونسبة القروض المتعثرة في كل قطاع وفي كل انواع القروض وكذلك ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي وذلك لتفادي القصور الناجم عن إستخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

كما أن نتائج الدراسة تفيد في زيادة الفهم والوعي للتأثير السلبي لمخاطر الائتمان، لذلك ينبغي على البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان ومتابعته، والحرص على إلزام البنوك على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية كجزء من إدارة البنك تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان ومدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.

أما فيما يخص دراستنا تمحورت حول التحليل الائتماني ودوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية ،بينما هذه الدراسة هدفت لابراز الإطار العام لادارة المخاطر ومحاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل للحد من تعثر القروض ،أي هناك هدف مشترك بين الدراستين وهو الحد من تعثر القروض .

2 ـ دراسة بن مداني صديقة : تحت عنوان : "إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر ، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر " أطروحة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر 2017/2016.

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على جملة من المؤشرات التي تستعمل في تقييم أداء البنوك التجارية وتوجيه أنظار المهتمين والمسؤولين في البنوك إلى ضرورة إجراء بحوث ودراسات ميدانية فيما يخص أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية ، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في : **" ماإنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك في الجزائر"**.

وتبعا لنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تبين أن جزء كبير من القروض المصرفية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري موجود على مستوى البنوك العمومية ، كما أن أسباب تعثر القروض فيها يعود بدرجة كبيرة إلى المقترضين ، سواء بسبب فشل المشاريع أو بسبب الإمتناع عن السداد خاصة فيما يتعلق بقروض الإستغلال وكذا القروض الموجهة لفئة الشباب في إطار التمويل الثلاثي.

دراستنا أولت اهتمام كبير للتحليل الائتماني وتأثيره في الحد من تعثر القروض بحيث أن التحليل الائتماني الجيد يعكس أداء البنك أي ان التحليل الائتماني أداة هامة لتحقيق أداء جيد لدى البنوك التجارية ،بينما هذه الدراسة سلطت الضوء على تقييم أداء البنوك التجارية فيما يخص تعثر القروض المصرفية .

3 ـ دراسة فخاري فاروق : تحت عنوان" دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي . دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر– " ، جامعة غرداية ، 2017 . حيث تم صياغة

الإشكالية كالآتي : **"كيف تساهم أدوات التحليل الائتماني في تدنية المخاطر الائتمانية وتفادي مشكلة التعثر في البنوك التجارية الجزائرية ؟"** .

تمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر (بنوك عمومية أو بنوك خاصة) ،أما العينة فقد إستهدفت الموظفين المختصين بالائتمان البنكي للبنوك التجارية المتواجدة بولايات المسيلة و برج بوعريريج وسطيف .

تهدف الدراسة لمعالجة أهم المشاكل التي تواجه العمل المصرفي يتعلق الأمر بمشكلة التعثر الائتماني واستمرارية عمل البنوك عن طريق استخدام أدوات التحليل الائتماني وتحليل كيفية إستخدام كل من المبادئ الجيدة لمنح الائتمان البنكي . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إعتماد البنوك التجارية العمومية الجزائرية على عملية التحليل الائتماني التقليدي مع إفتقارها للأساليب الحديثة في حين إعتماد البنوك الخاصة على الطريقتين ، رغم ذلك تستمر المنظومة البنكية في الجزائر خاصة تلك البنوك المحسوبة على القطاع العام من عدم عصرنة خلية إدارة المخاطر وكذلك عدم تحديث وسائلها فيما يتعلق بتلك النماذج والأساليب العلمية المتعلقة بالتنبؤ بالتعثر الائتماني ، كما توصلت الدراسة إلى أن إشكالية التعثر الائتماني تحدث نتيجة عناصر تتعلق بكل من البنك مانح الائتمان ،العميل والظروف المحيطة بكل من البنك و العميل .

تعتبر هذه الدراسة مشابهة للدراسة الحالية الى حد كبير من حيث الهدف المراد الوصول اليه وهو ابراز دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض ،الا ان هذه الدراسة تختلف عن دراستنا فيما يلي :

الحدود الزمانية : هذه الدراسة تمت معالجتها في سنة 2017 .

الحدود المكانية : حيث تمت هذه الدراسة في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج .

وتختلف عن دراستنا من حيث مجتمع الدراسة حيث أدرجت البنوك الخاصة ضمن هذه الدراسة بينما دراستنا تمت على البنوك العمومية الجزائرية فقط.

4 ـ دراسة هبال عادل : تحت عنوان " **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة** " أطروحة ماجيستير ، تخصص تحليل إقتصادي جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الأولية الجزائري ومالها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك ، وذلك من خلال تحقيق هدف رئيسي وهو إيجاد العلاج الناجح لهذه الأسباب من خلال برامج تعالج فعالية

وكفاءة ظاهرة الديون المتعثرة ، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في : **ماهي الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض ؟ وماهي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة ؟** وتبعا للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تبين أن القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف عن آثارها قدر الإمكان.

اهتمت هذه الدراسة على اشكالية القروض المصرفية المتعثرة بشكل عام بحيث هدفت الى تحديد أسباب مشكلة التعثر ومالها من تأثير على أداء البنوك ومحاولة ايجاد العلاج الناجح لهذه الأسباب ،بينما دراستنا اعتمدت على التحليل الائتماني بشكل خاص لمعالجة والتخفيف من تعثر القروض في البنوك التجارية.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1 ـ دراسة سعاد عوف الله : تحت عنوان " استراتجيات إدارة التعثر المصرفي " تجارب دول عربية أطروحة دكتوراه تخصص العلوم الإقتصادية 2012-2013 .

تهدف هذه الدراسة لابراز الإستراتجيات المبتكرة لمواجهة الفعالة لمشاكل التعثر المصرفي في ظل التحولات العالمية الراهنة وذلك من خلال الإجابةعلى الإشكالية الدراسة المتمثلة : " **ماهي أبرز الإستراتجيات المبتكرة للمواجهة الفعالة لمشاكل التعثر المصرفي في ظل التحولات العالمية الراهنة ؟ وماهو دور إدارة التعثر المصرفي في ارساء العمل بتلك الإستراتجية قصد تحقيق الإستقرار في القطاع المصرفي** ؟ وتبعا للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تبين أن ظاهرة التعثر المصرفي ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل طالت كافة الدول وقد إزداد إنتشار هذه الظاهرة في ظل التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي.

تناولت هذه الدراسة استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي وحاولت ابراز أهم الاستراتيجيات لمواجهة التعثر بأخد عينة من تجارب دولية للحد من هذه الظاهرة ،هناك تشابه في الهدف مع دراستنا من حيث محاولة معالجة القروض المتعثرة في حين تختلف عن دراستنا باهتمام هذه الأخيرة بمدى مساهمة التحليل الائتماني في معالجة القروض المتعثرة أي سلطنا الضوء على التحليل كأداة للتخفيف من التعثر .

2 ـ دراسة أنجرو ايمان : تحت عنوان : "التحليل الائتماني ودوره فأي ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا) مذكرة ماجيستر ، جامعة تشرين سوريا 2007.

تهدف الدراسة للتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد إلتزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب ، وتبعا للنتائج المتوصل إليها تبين أنه لا يعتمد المصرف على نظام فعال وموضوعي لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد معالجة وتقليل هذه المخاطر ،كما أن المصرف يركز على الضمانات وعدم طلب المصرف من طالبي القرض القوائم المالية (ميزانية عمومية ،قائمة الدخل ، قائمة تدفق نقدي)ويعتمد على أسلوب الكشف الذي تقوم تقوم به اللجان المختصة لتقدير إمكانيات العميل المحتمل .

يقوم المصرف بمتابعة القرض بكشوف ميدانية على المنشأة ولكن لا يتم طلب أي بيانات أو معلومات دورية عن العميل على الرغم من أهميتها كما لايقوم المصرف بأي نوع من التحليل المالي سواء في مرحلة دراسة القرض أو متابعته .

سلطت الضوء هذه الدراسة على التحليل الائتماني كوسيلة لترشيد عمليات الاقراض ،وهذه الدراسة تشترك مع دراستنا في جوانب عديدة إلا أن هناك بعض النقاط التي تختلف عنها والمتمثلة فيما يلي :

ـ تمت هذه الدراسة على مستوى جمهورية سوريا العربية ،حيث اتخذت من المصرف الصناعي السوري نموذجا .

ـ اختلفت أيضا عن دراستنا في الحدود الزمانية حيث عولجت هذه الدراسة سنة 2007 .

3 ـ دراسة ياسر عبد الحميد حسين الزهر بعنوان : " دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية ، 2009 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية اليمنية على استخدام التحليل المالي في إتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على 13 موظف في البنوك التجارية اليمنية و قد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، كما اعتمدت الدراسة على استبانة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى اعتماد البنوك اليمنية على التحليل المالي لصنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، واعتمدت أيضا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي والأساليب الإحصائية اللازمة .

فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تعتمد البنوك التجارية اليمنية على التحليل المالي لصنع القرار الائتماني، بينما تعتمد بشكل أقل على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، كما أن هناك مجموعة من المعوقات أمام قيام البنوك بالتحليل المالي أهمها فقدان الثقة بالقوائم المالية عدم التزام العملاء بمسك قوائم مالية منتظمة .

أولت هذه الدراسة اهمية للتحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر ،بينما دراستنا كان لها جانب من الدراسة حاولنا فيه ابراز دور التحليل المالي في ترشيد عملية القرار الائتماني والتخفيف من التعثر .

وقد عولجت هذه الدراسة على مستوى البنوك التجارية اليمينية سنة 2009 وبهذا فهي تختلف عن دراستنا في الحدود المكانية والزمانية ،الا أنها تشابهت مع دراستنا من حيث معالجة القروض المتعثرة والتقليل منها وذلك باستخدام التحليل المالي .

4 ـ دراسة خالد محمد ابراهيم المدهون : تحت عنوان : "تعثر سداد التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في فلسطين" ، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل ، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، ومعرفة حجمها لدى البنوك التجارية العالمة في فلسطين وتحديد العوامل والأسباب التي تؤثر في حدوثها وبيان أثر كل من هذه العوامل والأسباب ودرجة تأثيرها في تعثر التسهيلات الائتمانية ومن ثم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي ترمي إلى الحدّ والوقاية ما أمكن من تعثر التسهيلات الائتمانية.

حيث بينت الدراسة أن الإهمال والتهاون في إعداد الدراسات الائتمانية ضمن مجموعة الأولى من الأسباب التي تؤذي إلى التعثر المصرفي وكان المتغير المتمثل بالطبيعة الأخلاقية والإجرامية للعميل ضمن المجموعة الثانية ، أما مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك المركزي فكانت في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها وتأثيرها على التعثر في التسهيلات الائتمانية .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات اهمها :

- ضرورة عدم الإهمال أو التهاون في إعداد الدراسات الائتمانية وفقا للأسس والمعايير المصرفية مع وضع الخطط المناسبة لتدريب الموظفين العاملين في مجال التسهيلات الائتمانية ؛
- ضرورة المتابعة الجيدة للتسهيلات الممنوحة إضافة إلى اهمية قيام البنك المركزي بالرقابة الفعالة على أعمال البنك ؛
- ضرورة تحديد السياسات الائتمانية الواضحة والمكتوبة .

هدفت هذه الدراسة الى تحليل طبيعة القروض المتعثرة وتحديد العوامل والأسباب التي تؤثر في حدوثها وبهذا تكون هذه الدراسة عالجت العوامل والاسباب بصفة عامة بينما هدفت دراستنا على تحليل الجانب المالي المؤذي لتفاقم مشكلة التعثر ،واختلفت عن دراستنا من حيث البعد المكاني حيث تمت على البنوك الفلسطينية .

خلاصة الفصل :

لقد رأينا من خلال هذا الفصل أن خطر تعثر القروض هو أكبر خطر تواجهه البنوك، و على اعتبار حتمية هذا الخطر فإن على البنك توخي الحيطة والحذر عند منح القروض. وعند اتخاذ القرار يقوم البنك بتقدير وتقييم مخطر عدم السداد عن طريق التحليل الائتماني والإستخدام الأمثل لأدواته لما لها من تأثيرات إيجابية على بنية البيئة المصرفية .

وكذا تحليل النسب المالية والمؤشرات و القيام بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية لكي يتمكن المحلل الائتماني من تقدير الملاءة المالية لعملائه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن يقع فيها ، و إتباع المعايير التي تقيم مخاطر الائتمان والتي من خلالها يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح أو رفض القرض .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لوكالات البنوك التجارية لولاية غرداية

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الاطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (التحليل الائتماني كمتغير مستقل و تعثر القروض كمتغير تابع)وتم ابراز مدى أهمية التحليل الائتماني ومختلف عناصره، وما توصل اليه الباحثون من دراسات ترتبط بهذا الموضوع ، وانطلاقا من هذا فان الهدف من الدراسة هو التعرف على حقائق ثابتة وعلمية يمكن من خلالها التحقق عن الأدلة التي لها علاقة بالدراسة مستقبلا، وعليه فان كل دراسة تحتاج الى اطار منهجي يتوافق مع طبيعة الموضوع الذي يتبناه الطالب والغايات التي يسعى للوصول اليها.

وسنتطرق في هذا الفصل الى الاجراءات المنهجية للدراسة ،سنتناول فيه منهج البحث المستخدم ،وحدود الدراسة ، والتعريف بمجتمع الدراسة المتمثلة في البنوك التجارية في ولاية غرداية ، إضافة الى ذلك الادوات التي تم استخدامها في جمع البيانات، كما سيتم عرض مفصل لكيفية بناء أدوات الدراسة (استبيان) ، والاجراءات التي تم اتباعها لتتحقق من صدق وثبات الاستبيان ، و تم استخدام برنامج SPSS 25 لإجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة، للتوصل إلى النتائج التي تم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، و بالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إليها، و نتناول خلال هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل و تفسير نتائج الاستبيان .

المبحث الأول: منهجية الدراسة

ترتكز الدراسة الحالية بشكل أساسي على دراسة و تحليل دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية، التي نسعى لدراستها بالاعتماد على الاجابات الواردة في الاستبيان الموزع على عينة الدراسة.

المطلب الأول: المنهج المستخدم و عينة الدراسة

من خلال هد المطلب سنتطرق الى المنهج المستخدم و عينة الدراسة و خصائصها

الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة

يعرف المنهج على أنه " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة و لإجابة على الأسئلة و الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث"[1]، و بالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يعرف على أنه: ''مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلا كافيا و دقيقا لاستخلاص دلالتها و الوصول إلى نتائج عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة"[2].و قد اعتمدنا على هذا المنهج لوصف تحليل دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية بولاية غرداية.

الفرع الثاني: عينة الدراسة و خصائصها :

أولا: مجتمع الدراسة الميدانية:

تم اختيار مجتمع الدراسة الميدانية من البنوك التجارية العمومية الجزائرية بولاية غرداية .

عينة الدراسة:

وكالات بعض البنوك التجارية العاملة في ولاية غرداية و المتمثلة في : بنك القرض الشعبي ، بنك التنمية المحلية ، البنك الوطني الجزائري ، البنك الخارجي الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،البنك الوطني للتوفير والإحتياط.

[1] محمد شقيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث، المكتب الجامعي الحديث،مصر،1990،ص30.

[2] بشير صالح الرشيدي، مناهج البحث التربوي – رؤية تطبيقية مبسطة–، دار الكتاب الحديث، 2000، ص59.

حيث قمنا بتوزيع حوالي 40 إستبيان و قد اعتمدنا طريقة التسليم و الاستلام المباشر لمفردات العينة.

بعد عملية الفرز و التبويب و التنظيم اسئلة الاستبيان، تقرر الإبقاء على 30 استبيان من مجموع 40 استبيان تمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا باستبعاد 7 استمارات لعدم الاجابة عليها من طرف بعض مفردات الدراسة و 3 استمارات لم تسترجع، الجدول التالي يبين الاحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان الموزعة بالتفصيل.

جدول رقم (I–II) الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	40	100 %
عدد الاستمارات التي لم يتم الإجابة عليها	07	17.5%
عدد الاستمارات المفقودة	03	7.5%
عدد الاستمارات الصالحة	30	75%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2–1) أن عدد الاستمارات الموزعة بلغت 40 استمارة، كما تم الغاء 10 استمارات منها ما لم يسترجع و بسبب نقص المعلومات فيها، تم الابقاء على 30 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل 75% .

المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات و الوسائل الإحصائية المستخدمة

يتطلب أي بحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات و كذا الوسائل الإحصائية للدراسة و تتمثل الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات و كذا الوسائل الإحصائية المستخدمة في دراستنا في:

الفرع الأول: أداة الدراسة

اعتمدنا في جمع المعلومات حول موضوع الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة لاستقصاء و جمع آراء و إجابات أفراد العينة حتى يتسنى لنا إبراز وجهات نظرهم حول دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض ، و تعرف الاستمارة على أنها " عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين في موقف مقابلة شخصية"[1].

تضمن الاستبيان 29 سؤالا مقسمة إلى ثلاثة أجزاء حيث يشمل الجزء الأول على البيانات الشخصية و الذي يحتوي على 5 أسئلة، أما الجزء الثاني فيحتوي على24 سؤال موزعة على ثلاث محاور كالآتي :

المحور الأول: السياسة الائتمانية

المحور الثاني: التحليل الإئتماني

المحور الثالث: تعثر القروض

الفرع الثاني: الوسائل الإحصائية المستخدمة

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- **ثبات أداة الدراسة** : يعني أن هذا الاستبيان يعطي نفس النتيجة حتى لو تم اعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الشروط والظروف ويكون ذلك من خلال حساب معامل الارتباط ألفا كرو نباخ.

- **معامل ألفا كرو نباخ** : يتسم معامل ألفا كرو نباخ بدرجة عالية من الدقة من حيث قدرته على قياس التوافق والاتساق فيما بين المحتويات المتعددة للمقياس المستخدم.

التوزيعات التكرارية: تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة.

[1] عبد الله عبد الرحمان، علي بدون، **مناهج البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص180.

المتوسط الحسابي: و ذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارات الاستمارة، وهو يمثل مقياس من مقاييس النزعة المركزية، ويعتبر الأكثر استخداما، والمتوسط الحسابي للعينة يستخدم في الغالب كمقياس لتقدير المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة.

الانحراف المعياري: وهو مقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس وبيان تشتت اجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا انحرافها المعياري قليل.

– معامل الارتباط بيرسون: و ذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين محاور، و قوة العلاقة حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح، و ضعيفا عند اقترابه من الصفر، و تكون قيمته موجب عندما يكون الارتباط طردي، و الارتباط العكسي عندما تكون القيمة سالبة.

و قد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارث الخماسي الذي يحتمل خمسة إجابات، و هذا من أجل إبراز آراء أفراد العينة في مختلف الأسئلة الموجودة في الاستبيان من أجل تسهيل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (II–II) مقياس ليكارث الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : عز عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS 25

المبحث الثاني: تحليل و تفسير نتائج الاستبيان

في هذا المبحث نتعرض الى صدق و ثبات الاستبيان عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة و إجراء تحليل و تفسيرها بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: صدق وثبات أداة الدراسة

قبل عرض الاستبيان تم طرحه على كل من الأستاذة المشرفة و الأساتذة المحكمين من جامعة غرداية المتخصصين من أجل التأكد من صحة العبارات و طريقة صياغتها و كذلك منهجية و شكل الاستبيان، و بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف النصائح و التوصيات قمنا بإعداد الشكل النهائي للاستبيان.

الجدول رقم (II-III) يبين ثبات الاستبيان معامل ألفا كرو نباخ

عدد الأسئلة	**35**
معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل	**0,921**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 25

من الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ يصل 0,921 اي 92% حيث يعتبر ذو مستوى جيد جدا مقبول من الثقة و الثبات و هذا يعني هناك استقرار بدرجة كبيرة في نتائج الاستبيان و عدم تغيرها بشكل كبير في حين لو تم إعادة توزيع هذا الاستبيان على نفس العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة .

الجدول رقم (IV-II) يبين معامل الفا كرونباخ لكل محور

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
عدد الأسئلة	07	10	07
معامل ألفا كرونباخ	0.486	0.737	0.708

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 25

نلاحظ من الجدول رقم (2-4) معامل الفاكرونباخ في محاور الاستبيان:

المحور الأول و المتعلق بـ السياسات الائتمانية و الذي يضم 07 أسئلة فقد تميز بدرجة منخفضة من الصدق و الثبات بحيث بلغ معامل الفاكرونباخ 0.486 .

المحور الثاني والذي يضم 10 أسئلة حول التحليل الائتماني فقد تميز بدرجة ثبات و ثقة ترجمها معامل الفاكرونبخ لـ 0,737 و هي درجة عالية من الصدق و الثبات.

المحور الثالث و الذي يضم 07 أسئلة حول تعثر الديون فقد تميز بدرجة ثبات و ثقة ترجمها معامل الفاكرونبخ الى 0.708 و هي درجة عالية أيضا .

ثالثاً/ معامل الارتباط بيرسون

الجدول رقم (II–V) يبين العلاقة بين كل محور و الاستبيان ككل يبين الاتساق الداخلي:

المحاور	معامل بيرسون	مستوى دلالة
المحور الاول	0.514	0.000
المحور الثاني	0.382	0.000
المحور الثالث	0.569	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2–5) أن العلاقة بين المحاور و الاستبيان ذو علاقة طردية و ذلك بالاعتماد على نتائج تحليل ارتباط معامل " بيرسون" ، حيث بلغ في المحور الأول 0.514 و مستوى دلالة 0،000 و هدا يدل على ان محاور الدراسة متسقة داخليا.

و نلاحظ ايضا ان المحور الثاني بلغ معامل الارتباط بيرسون0.382 و مستوى دلالة 0،000 و هي علاقة طردية ايضا .

في حين ان المحور الثالث و المتعلق بتعثر القروض بلغ 0.569 و مستوى دلالة 0.000 و هي علاقة طردية متوسطة و عليه يمكننا القول ان هناك اتساق بين محاور الاستبيان الثلاثة و الاستبيان ككل.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة و تحليل محاور الاستبيان

سوف نقوم في هذا المطلب من الدراسة بعرض المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة وتحليلها و اختبار لفرضيات البحث.

الفرع الاول : تحليل عرض خصائص عينة الدراسة

تتمثل البيانات الشخصية في المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية .

أولا: متغير المسمى الوظيفي

الجدول رقم(II–VI) عدد أفراد المستجوبين من المسمى الوظيفي

	التكرار	النسبة المئوية
مدير الإئتمان	10	33,3
موظف الإئتمان	20	66,7
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss 25

الشكل رقم (2 – 1) : أفراد المستجوبين من المسمى الوظيفي

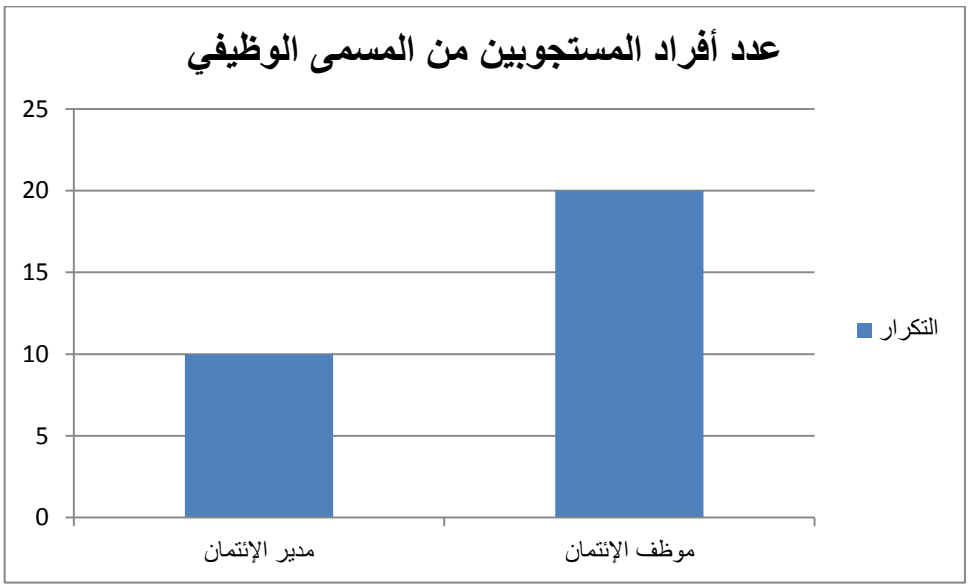

من خلال الجدول رقم (2–6) و الخاص بتوزيع المستجوبين حسب متغير المسمى الوظيفي نلاحظ أن نسبة موظفي الائتمان مرتفعة مقارنة بنسبة مدراء الإئتمان ، حيث بلغت نسبة (موظفي الائتمان) 66.7% أما النسبة الباقية فتمثل مدراء الائتمان بـ 33.3%. و هدا يدل على أن المستجوبين أغلبها من فئة موظفي الائتمان.

ثانياً: متغير التخصص العلمي

الجدول رقم (VII–II) توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي

	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	18	60
إدارة	2	6,7
غير ذلك	10	33,3
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss25

الشكل رقم (2 – 2) : توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي

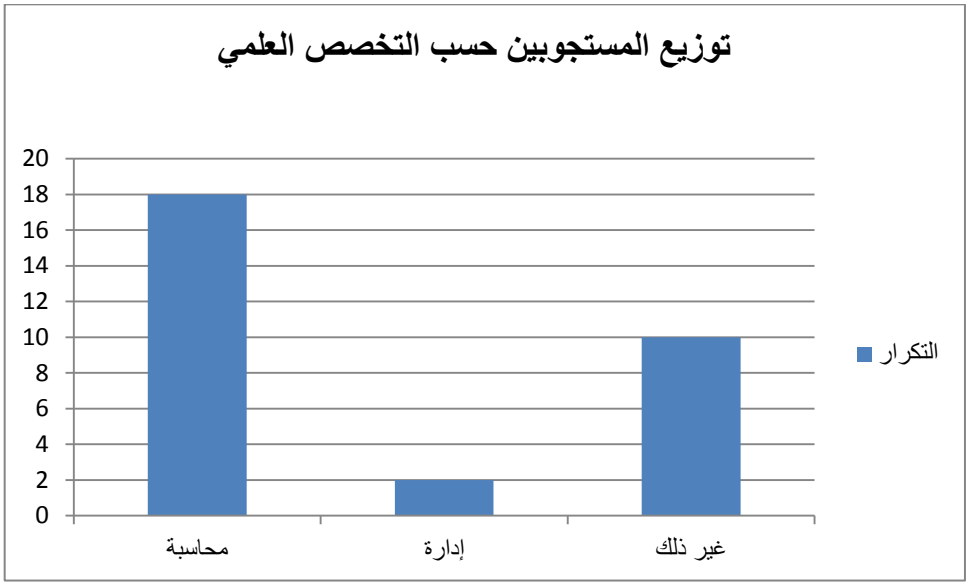

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان متغير **التخصص العلمي** لدى المستجوبين في أغلبها من تخصص المحاسبة بـ 18 فرد بنسبة 60% اما بالنسبة للادارة فقد بلغ نسبة 6.7% بـ فردين أما فيما يتعلق بالمؤهلات الاخرى قد بلغ 10 افراد بنسبة 33.3% . إذ نلاحظ أن المستجوبين في أغلبها تخصص المحاسبة.

ثالثاً: متغير الخبرة المهنية

جدول رقم (II–VIII):توزيع المستجوبين حسب متغير الخبرة المهنية		
	التكرار	النسبة المئوية
من 01 الى 05 سنوات	16	53,3
من06 الى 10 سنوات	7	23,3
أكثر من 10 سنوات	7	23,3
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss 25

الشكل رقم (2– 3) : توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

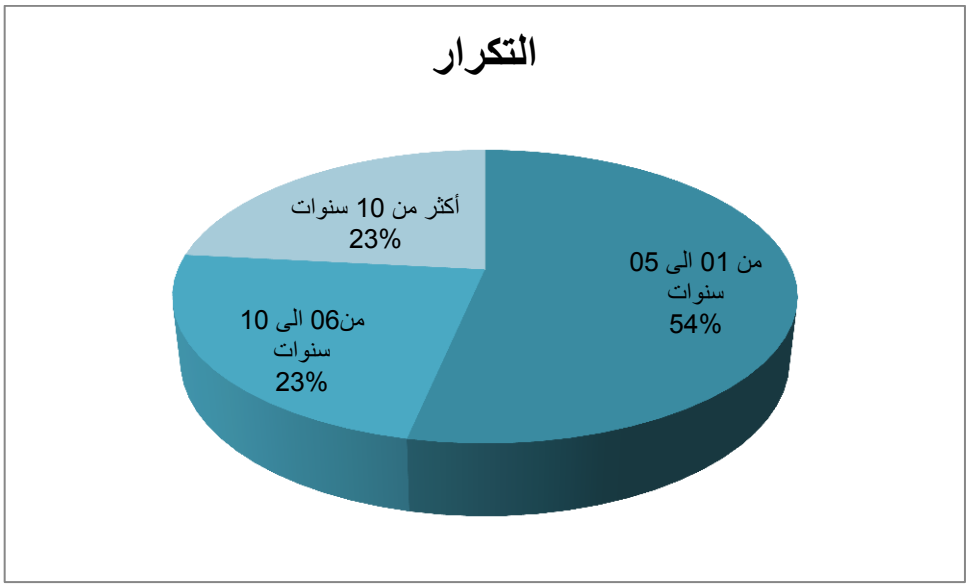

نجد في هذا المتغير أن سنوات الأقدمية لعينة الدراسة منخفض نوعا ما وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (2-8) مقارنة بالذين تتراوح مدة عملهم من 1 الى 05 سنوات والتي تفوق نصف العينة بنسبة 53.3% أي ما يعادل 16 فردا وهم أكبر نسبة تليهم نسبة الذين تتراوح فترة عملهم من 06 الى 10 سنوات و الذين تفوق 10 سنوات بالتساوي بلغت النسبة بـ 23.3% بـ 07 أفراد. أي أن أغلبية المستجوبين ليست لديهم أقدمية وخبرة في مجال الإئتمان .

رابعا : التدريب

الجدول رقم (IX – II) : توزيع المستجوبين حسب تلقي دورات في التحليل المالي

الإجابة	نعم	لا	المجموع
التكرار	18	12	30
النسبة	60	40	100

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الذين تلقوا دورات في التحليل المالي بلغ نسبة 60% وهي النسبة الأعلى مقارنة بالذين لم يتلقوا دورات حيث بلغت 40% .ومنه نستنتج أن هناك دورات تدريبية ولكنها غير كافية إذ لا تمس أغلب المستجوبين محل الدراسة .

خامسا : الحرية في اتخاذ القرار

الجدول رقم (II – X) : توزيع المستجوبين حسب الحرية في اتخاذ القرار

الإجابة	نعم	لا	المجموع
التكرار	17	13	30
النسبة	56.7	43.3	100

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الذين لديهم الحرية في اتخاذ القرار كانت النسبة الأعلى بنسبة 56.7 % ،حيث بلغت نسبة الذين ليست لهم الحرية في اتخاذ القرار 43.3 % ومن هنا نستنتج أن أغلب المستجوبين لديهم الحرية المطلقة في اتخاذ القرار.

الفرع الثاني: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان

من خلال هذا العنصر سنحاول تحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة و هذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي، حيث قمنا بحساب طول الفئة و الذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات و التي هي 4 مسافات على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين و التي هي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) و عليه يساوي طول الفئة 5/4=0،8

طول الفئة = الحد الأعلى للبديل _ الحد الأدنى للبديل

عدد المستويات

و بهذا يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (XI–II) يمثل معايير تحديد الاتجاه

الرأي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
المتوسط المرجح	من1 الى 1.80	من1.81الى 2.60	من 2.61الى 3.40	من 3.41 الى 4.20	من 4.21 الى 5

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام spss،الجزء الثالث، ص 538.

الجدول رقم(XII–II) يمثل متوسطات الحسابية و انحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
1. تفرض سياسة البنك بمنح التسهيلات الإئتمانية عن طريق إجراء التحليل الإئتماني للعملاء.	4,1	0,84486	موافق
2. السياسة الإئتمانية للبنك تلزم موظفي قسم الإئتمان بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل المالية.	4,4333	0,62606	موافق تماما
3. تتغاضى البنوك عن طلب تقديم ضمانات من العميل من أجل التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.	2,9333	1,11211	محايد
4. تطلب البنوك من العميل الكشف عن تعملاته مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى قبل إتخاذ قرار بمنحه آية تسهيلات مصرفية.	3,3	1,17884	محايد

5. يقوم موظفو قسم الإئتمان بالبنك بدراسة التدفقات المالية للعميل قبل إتخاذ قرار بمنحه الإئتمان للتاكد من قدرته على سداد القرض والفوائد.	4,2	0,88668	موافق
6. تقوم إدارة الإئتمان بتحليل مؤشرات الربحية والقدرة على توليد الأرباح لطالب التسهيلات الإئتمانية	4,2333	0,89763	موافق تماما
7. تعتمد إدارة الإئتمان أو إدارة البنك في بعض الحالات بمنح التسهيلات الإئتمانية على المعرفة الشخصية للعميل	2,7	1,23596	محايد
المجموع العام للمحور	3,7000	489650.	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول رقم (2-12) نلاحظ أن إجابات المستجوبين المدروسة لعبارات المحور الأول و المتعلقة ب محور السياسات الإئتمانية بلغت متوسط حسابي قدر ب 3.70 بإنحراف معياري 0.489 اي أن المستجوبين على دراية بالسياسة الائتمانية لدى البنوك، حيث لاحظنا أن العبارة الأكثر موافقة من طرف المستجوبين كانت عبارة "**السياسة الإئتمانية للبنك تلزم موظفي قسم الإئتمان بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل المالية**" بمتوسط 4.43 تليها العبارة "**تقوم إدارة الإئتمان بتحليل مؤشرات الربحية والقدرة على توليد الأرباح لطالب التسهيلات الإئتمانية**" بمتوسط قدره 4.23 تليها العبارة "**يقوم موظفو قسم الإئتمان بالبنك بدراسة التدفقات المالية للعميل قبل إتخاذ قرار بمنحه الإئتمان للتاكد من قدرته على سداد القرض والفوائد.**" بمتوسط 4.02 و بإنحراف معياري كان على التوالي 0,62606- 0,89763- 0,88668 ، نلاحظ من خلال الانحراف المعياري للاجابات متقاربة بين العباراة وهدا يدل على انه لا يوجد اختلاف كبير في الإجابات المتعلقة بهما على عكس العبارة" **تعتمدإدارة الإئتمان أو إدارة البنك في بعض الحالات بمنح التسهيلات الإئتمانية على المعرفة الشخصية للعميل**" اذ نلاحظ ان الانحراف مرتفع نوعا ما بسبب وجود اختلاف في الإجابات من طرف العينة، في حين نلاحظ ان العبارة الثانية" اقل متوسط في هذا المحور هو في العبارة" **تتغاضى البنوك عن**

طلب تقديم ضمانات من العميل من أجل التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية." بـ2.93 و انحراف قدره 1,11211 و هد يدل على ان إدارة الإئتمان لا تمنح التسهيلات الإئتمانية مقابل المعرفة الشخصية ولا تتغاضى البنوك عن طلب تقديم ضمانات من العملاء من أجل التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.

الجدول رقم(XIII–II) يمثل متوسطات و انحرافات اجابات المستجوبين للمحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
1. تعتبر شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني إلا أنه يتم تجاهل هذا الأمر عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.	3,5333	1,04166	موافق
2. يستفسر مسؤولو الإئتمان عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة مع البنك نفسه أومع البنوك الأخرى قبل إتخاذ قرار منح الإئتمان.	3,9333	0,52083	موافق
3. يقوم المحلل المالي بدراسة متانية لكافة الوثائق والتقارير العميل إلى جانب سجله الإئتماني حتى يتسنى له إتخاذ القرار المناسب	4,2333	0,67891	موافق تماما
4. تقوم إدارة الإئتمان بمطالبة العميل بتقديم كافة المستندات المؤيدة للبيانات المالية الواردة بمركزه المالي حتى تتأكد من دقة بياناته المالية	4,3000	0,59596	موافق تماما
5. يتطلب قرار منح التسهيلات الإئتمانية جمع المعلومات والحقائق الخاصة بالمقترض ، وتحليلها للوقوف على	4,2000	0,88668	موافق تماما

حقيقة موقفه المالي			
6. تستطيع إدارة الإئتمان تحديد المقترض صاحب الجدارة الإئتمانية من خلال التحليل الإئتماني .	4,0000	0,58722	موافق
7. يعد التحليل الإئتماني المعيار الأساسي لتحديد كفاءة وقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته إتجاه البنك مانح الإئتمان.	4,1000	0,92289	موافق
8. تحكم عملية منح الإئتمان وصناعة القرار الإئتماني إعتبارات كبيرة من السياسات أو الإجراءات والمعايير الهادفة للتقليل من المخاطر	3,9333	0,69149	موافق
9. يحتاج قرار منح التسهيلات الإئتمانية إلى الخبرة والمهارة التي يتحلى بها المصرفيون إلى جانب حصيلة البحث العلمي لوضع الأسس السليمة .	4,2667	0,86834	موافق تماما
10. تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المؤسسات المقترضة.	4,3333	0,60648	موافق تماما
المجموع العام للمحور	4,0833	0.41363	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول رقم (2-13) نلاحظ أن إجابات المستجوبين المدروسة لعبارات المحور الثاني و المتعلقة ب محور التحليل الإئتماني بلغت متوسط حسابي قدر ب 4.083 بإنحراف معياري قدره 0.413 أي أن المستجوبين على إطلاع ودراية بالتحليل الإئتماني ، حيث لاحظنا أن العبارة الأكثر موافقة من طرف العينة المدروسة كانت عبارة " **تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المؤسسات المقترضة** " بمتوسط قدره 4.33 وانحراف معياري قدره 0.606 ، تليها العبارة " **تقوم إدارة الإئتمان بمطالبة**

العميل بتقديم كافة المستندات المؤيدة للبيانات المالية الواردة بمركزه المالي حتى تتأكد من دقة بياناته المالية " بمتوسط قدره 4.30 ، وانحراف معياري قدره 0.595 ، نلاحظ من خلال الانحراف المعياري أن الإجابات متقاربة بين العبارات وهدا يدل على انه لا يوجد تباين كبير في الإجابات المتعلقة بهما على عكس العبارة " **تعتبر شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني إلا أنه يتم تجاهل هذا الأمر عند إتخاذ قرار منح الإئتمان**" إذ نلاحظ أن الإنحراف الخاص بها بلغ 1.04 وهو مرتفع نوعا ما مقارنة بالعبارات الأخرى وهو مايدل على تباين آراء المستجوبين في هذه العبارة .

الجدول رقم(II-XIV) يمثل متوسطات الحسابية و انحرافات المعيارية لاجابات المستجوبين حول المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
1. قيام البنك بالتحليل الإئتماني والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الإئتمان تؤذي إلى تقليل تفاقم أزمة الديون المتعثرة.	3,8667	0,81931	موافق
2. يتم الإعتماد على التحليل الإئتماني ونماذج الفشل المالي في التنبؤ للمؤسسات المقترضة بالتعثر.	3,9667	0,80872	موافق
وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة.	4,3	0,83666	موافق تماما
مدى مواكبة المصرف للأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على المخاطر والمعوقات في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة.	3,7667	0,72793	موافق
يعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة كافية لإتخاذ قرار بعدم منح الإئتمان.	3,4333	1,13512	موافق
إستخذام النسب المالية في قياس مواطن الضعف بالنسبة للمقترض.	3,7	1,02217	موافق
إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤبالفشل المالي.	3,5667	1,22287	موافق
المجموع العام للمحور	3,8000	0.57585	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss25

من خلال الجدول رقم (2-14) يتبين لنا إجابات المستجوبين المدروسة على المحور الثالث و المتعلق بـ تعثر القروض في البنوك التجارية ، حيث نلاحظ أن اجابات معظم المستجوبين كانت بين "موافق" و "موافق بشدة"، بحيث ترجمها المتوسط الحسابي الذي يفوق 3 درجة الحياد قدر ب 3.80 وانحراف معياري قدر ب 0.575 ، و هذا ما يدل على أن المستجوبين على اطلاع ودراية بتعثر القروض .حيث نلاحظ أن العبارة الأكثر توافقا هي العبارة " **وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة** "

بمتوسط قدره 4.3 وانحراف معياري قدر ب 0.83 ، تليها العبارة " يتم الإعتماد على التحليل الإئتماني ونماذج الفشل المالي في التنبؤ للمؤسسات المقترضة بالتعثر" بمتوسط قدره 3.96 وانحراف معياري قدر ب 0.80.

نلاحظ من خلال الانحراف المعياري أن الإجابات متقاربة بين العبارات وهدا يدل على انه لا يوجد إختلاف كبير في الإجابات المتعلقة بهذا المحور على عكس العبارة " إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي" الذي قدر انحرافها المعياري ب 1.222 وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بنسب العبارات الأخرى ، أي أنه البنوك التجارية محل الدراسة لا تعتمد بإدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي .

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير النتائج

الفرضية الأولى: يساهم التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية محل الدراسة

الجدول رقم (II – XV) : يمثل المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة

أبعاد المحاور	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي المفترض	الفرق بين المتوسطات
المحور الاول السياسات الائتمانية	3.70	3	0.70
المحور الثاني التحليل الائتماني	4.08	3	1.08
المحور الثالث تعثر القروض	3.80	3	0.80
المحور الكلي	3.86	3	0.86

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

يبين الجدول الموضح أعلاه المقارنة بين المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة حول دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض و المتمثلة في كل من : السياسة الائتمانية، التحليل الائتماني، تعثر القروض ، المتوسط الحسابي المفترض للنقطة الحيادية والذي تم إعطاءه قيمة (3) التي ترمز لدرجة إجابات المبحوثين بالحيادية ، حيث يتضح لنا أن جميع الفروقات بين المحاور كانت موجبة بإعتبار أنها أكبر من الوسط الحسابي المفترض ، وهذا ما نلاحظه من خلال المحور الاول السياسات الائتمانية الذي له أقل فرق بقيمة تساوي (0.70) ، بينما أكبر فرق بين أبعاد محور كان لدى المحور الثاني الخاص بالتحليل الائتماني 1.08 ، أما قيمة الفرق لعبارات المحور الكلي مجتمعة بلغت (0.86) وهو ما يؤكد لنا وجود مساهمة فعالة للتحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض.

إختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني و تعثر القروض في البنوك التجارية

الجدول رقم (II – XVI) : يوضح نتائج تحليل اختبار الانحدار البسيط بين عناصر التحليل الائتماني و تعثر القروض

	المتغير المستقل: التحليل الائتماني			
المتغير التابع: تعثر القروض	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة SIG
	0.310	0.096	0.432	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss 25

بناء على النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول أعلاه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند **مستوى الدلالة α= 0.05**، نلاحظ أن **معامل الارتباط R = 0.31** و هذا يدل على وجود علاقة غير قوية بين التحليل الائتماني و تعثر القروض المصرفية لأن قيمة معامل الارتباط أقل من من 0.5 ، كما بلغ **معامل التحديد R^2 =0,09** ما يعني أن 09% من التغير في تعثر القروض يعود إلى التغير في التحليل الائتماني كما يوضحه **معامل الإنحدار B= 0.43** إلى وجود علاقة عكسية بين التحليل الائتماني و تعثر القروض، أي أن زيادة التحليل الائتماني بوحدة واحدة يؤدي الى تغير عكسي في تعثر القروض .

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.00** هو أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نرفض الفرضية H0 ،و نقبل الفرضية H1 ، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر التحليل الائتماني و تعثر القروض في البنوك محل الدراسة.

ـ اختبار الفرضية الثالثة: هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحليل الائتماني و دوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية تعزى للمتغيرات الشخصية

اختبار تحليل التباين Anova :

و منه نقسم الفرضية إلى فرضيات فرعية التي تمس جانب المتغيرات المسمى الوظيفي و التخصص العلمي و الخبرة المهنية .

الفرضيات المتعلقة بالتحليل الائتماني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى تعزى للتخصص العلمي

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير الخبرة المهنية

الفرضيات المتعلقة بتعثر القروض:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى تعزى للتخصص العلمي

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول تعثر القروض تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

أولا : الفرضيات المتعلقة بالتحليل الائتماني:

1 ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (II – XVII) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة المستجوبين حول التحليل الائتماني تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدير الائتمان	10	4.0600	0.45265
موظف الائتمان	20	4.0950	0.40455
المجموع	30	4.0833	0.41363

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

الجدول رقم (II – XVIII) : يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر المسمى الوظيفي على التحليل الائتماني

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.008	1	0.008	0.046	0.831
داخل المجموعات	0.954	28	0.177		
المجموع	4.962	29			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على التحليل الائتماني، حيث بلغت قيمة f 0.046

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.831** هو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نقبل الفرضية H0 ،ونرفض الفرضية H1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

نقول نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول التحليل الائتماني تعزى للتخصص العلمي

الجدول رقم (XIX – II) :يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة المستجوبين حول التحليل الائتماني تبعا لمتغير التخصص العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاسبة	18	4.0278	0.50504
إدارة	02	4.4000	0.00000
غير ذلك	10	4.1200	0.19889
المجموع	30	4.0833	0.41363

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

الجدول رقم(II– XX) :يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص العلمي على التحليل الائتماني

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.270	2	0.135	0.776	0.470
داخل المجموعات	4.692	27	0.174		
المجموع	4.962	29			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 تعزى لمتغير التخصص العلمي على التحليل الائتماني، حيث بلغت قيمة f 0.776

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.470** هو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نقبل الفرضية H0 ،ونرفض الفرضية H1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير التخصص العلمي.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى للتخصص العلمي .

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى للتخصص العلمي .

نقول نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

ـــ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

الجدول رقم (XXI – II) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة المستجوبين حول التحليل الإئتماني تبعا لمتغير الخبرة المهنية

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 01 سنة الى 05 سنوات	16	4.1125	0.38101
من 06 الى 10 سنوات	07	4.1571	0.45040
أكثر من 10 سنوات	07	3.9429	0.47909
المجموع	30	4.0833	0.41363

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

الجدول رقم (XXII – II) :يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة المهنية على التحليل الائتماني

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.190	2	0.095	0.537	0.591
داخل المجموعات	4.772	27	0.177		
المجموع	4.962	29			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 تعزى لمتغير الخبرة المهنية على التحليل الائتماني، حيث بلغت قيمة f 0.537 .

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.591** هو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نقبل الفرضية H0 ،ونرفض الفرضية H1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

نقول نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

ثانيا : الفرضيات المتعلقة بتعثر القروض:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (XXIII – II) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة المستجوبين حول تعثر القروض تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدير الائتمان	10	3.8857	0.48469
موظف الائتمان	20	3.7571	0.62373
المجموع	30	3.8000	0.57585

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

الجدول رقم (II– XXIV) :يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر المسمى الوظيفي على تعثر القروض

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.110	1	0.110	0.325	0.573
داخل المجموعات	9.506	28	0.340		
المجموع	9.616	29			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على تعثر القروض، حيث بلغت قيمة f 0.325

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.573** هو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نقبل الفرضية H0 ،ونرفض الفرضية H1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير المسمى الوظيفي .

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول تعثر القروض تعزى لمتغير المسمى الوظيفي .

نقول نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

2 ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى تعزى للتخصص العلمي

الجدول رقم (II – XXV) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة أفراد المستجوبين حول تعثر القروض تبعا لمتغير التخصص العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاسبة	18	3.7460	0.54245
إدارة	02	3.5000	0.30305
غير ذلك	10	3.9571	0.67023
المجموع	30	3.8000	0.57585

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

الجدول رقم (II – XXVI) : يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص العلمي على تعثر القروض

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.479	2	0.240	0.708	0.501
داخل المجموعات	9.137	27	0.338		
المجموع	9.616	29			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 تعزى لمتغير التخصص العلمي على تعثر القروض، حيث بلغت قيمة f 0.708

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.501** هو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نقبل الفرضية H0 ،ونرفض الفرضية H1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى للتخصص العلمي.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول تعثر القروض تعزى تعزى للتخصص العلمي .

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول تعثر القروض تعزى تعزى للتخصص العلمي .

نقول نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

3 ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (XXVII – II) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة أفراد المستجوبين حول تعثر القروض تبعا لمتغير الخبرة المهنية

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 01 سنة الى 05 سنوات	16	3.7768	0.66796
من 06 الى 10 سنوات	07	3.7755	0.56458
أكثر من 10 سنوات	07	3.8776	0.39922
المجموع	30	3.8000	0.57585

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

الجدول رقم (XXVIII – II) : يمثل تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة المهنية على تعثر القروض

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.055	2	0.027	0.078	0.926
داخل المجموعات	9.561	27	0.354		
المجموع	9.616	29			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss 25

من خلال الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 تعزى لمتغير التخصص العلمي على تعثر القروض، حيث بلغت قيمة f 0.078

و بما أن **مستوى الدلالة SIG= 0.926** هو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، و منه نقبل الفرضية H0 ،ونرفض الفرضية H1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين متوسطات إجابات المستجوبين حول تعثر القروض تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

نقول نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تطرقنا فيه للجانب التطبيقي و ذلك بإعداد استبيان، وقد تم معالجة الدراسة الاحصائية باستخدام اختبارات الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي و النسب و التكرارات و الانحدار الخطي البسيط و قمنا بتحليلها بغرض الوصول الى أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها، و خصصنا هذا الفصل الى استعراض نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي تم تجميعها بواسطة الاستبيان من المستجوبين، و المكونة من موظفي وكالات البنوك التجارية بولاية غرداية و من خلال دراستنا توصلنا إلى أن التحليل الائتماني يساهم في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية .

خاتمة

خاتمـــــــــــــــة:

الائتمان من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية وهي كوسيط مالي بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض ،كما تعتبر هذه الوظيفة من أخطر الوظائف التي تمارسها البنوك التجارية بحيث لا تستطيع في أي حال من الأحوال الحد من عنصر المخاطرة في العمليات الائتمانية ،غير أنها تعمل على التقليل من احتمالات عدم استرجاع القروض الممنوحة للعملاء.

ولتفادي الوقوع في مشكلة التعثر الائتماني نظرا لما ينجر عنه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة لم تقتصر فقط على المؤسسات الفاشلة وإنما تمتد لتؤثر على البنوك المقرضة لها ،لذا فقد حظيت عملية التحليل الائتماني بأهمية كبيرة وأصبحت ضرورة حتمية في البيئة المصرفية لما لها من تإثيرات إيجابية على البنك في التقليل من حجم القروض المتعثرة وكذا دورها الفعال في التنبؤ مما يسمح للجهات المعنية بالتدخل لتدارك الأمر في الوقت المناسب .

و من خلال هذه الدراسة تم التعرف على دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض وواقعه في البنوك كما تم التعرف على أهم المؤشرات التي تساعدنا في التنبؤ بتعثر القرض ،وفي الاخير عرض لأهم نتائج اختبار الفرضيات المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة و تفسيرها على ضوء فرضيات البحث و تقديم جملة من الاقتراحات و التوصيات بناء على النتائج المتوصل اليها .

و من خلال الفصلين النظري و التطبيقي وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، نعرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج هذه الدراسة، الاقتراحات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

أ) . نتائج اختبار الفرضيات :

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تطرقنا إليها في الفصل التطبيقي توصلنا أثناء اختبار الفرضيات الى النتائج التالية :

- الفرضية الأولى : "يساهم التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية محل الدراسة" ،تبين لنا أن جميع الفروقات بين المحاور كانت موجبة باعتبارها أنها أكبر من الوسط الحسابي المفترض ،وهذا ما تمت ملاحظته من خلال الجدول رقم (2 – 15) ،أما قيمة الفرق لعبارات المحور الكلي بلغت 0.86 ،ومن خلال

هذه النتائج نستنتج أن التحليل الائتماني يساهم مساهمة مقبولة في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية العمومية لولاية غرداية .

ـ الفرضية الثانية : التي تنص على "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل الائتماني وتعثر القروض في البنوك التجارية محل الدراسة " ،تبين لنا من خلال اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على معامل الارتباط الذي بلغ $R=0.31$ وهو مانستنتج من خلاله وجود علاقة لكن غير قوية بين التحليل الائتماني وتعثر القروض ،كما بلغ معامل التحديد $R^2=0.09$ ما يعني أن 09% من التغير في تعثر القروض راجع الى التغير في التحليل الائتماني ،كما وضح لنا معامل الارتحدار لوجود علاقة عكسية بين التحليل الائتماني وتعثر القروض $B=0.43$ أي أن زيادة التحليل الائتماني بوحدة واحدة يؤذي الى تغير عكسي في تعثر القروض ،وهو مانستنتج من خلاله أن التحليل الائتماني يساهم في التخفيف والتقليل من تعثر القروض .

ـ الفرضية الثالثة : والتي تنص على "أن هناك فروق بين اجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني ودوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية تعزى للمتغيرات الشخصية ".

حيث تم ادراج فرضيات فرعية تحت الفرضية الرئيسية وتمت صياغة تأثير المتغيرات الشخصية على التحليل الائتماني و القروض المتعثرة ،ومن خلال اختبار هذه الفرضيات تم التوصل الى :

عدم وجود فروق بين اجابات المستجوبين حول التحليل الائتماني ودوره في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية تعزى للمتغيرات الشخصية المتمثلة في : المسمى الوظيفي ، الخبرة المهنية، التخصص العلمي ،وهو مايدل على عدم وجود تأثيرللمتغيرات الشخصية في التحليل الائتماني والقروض المتعثرة .

ب) . أهم النتائج المتحصل عليها :

1 ـ يساهم التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية .

2 ـ تفرض سياسة البنوك التجارية بمنح التسهيلات عن طريق اجراء التحليل الائتماني لطالبي القروض ،كما تلزم موظفيها في مصلحة القروض باجراء التحليل المالي لبيانات العميل .

3 ـ تزداد مخاطر الائتمان في حالة اعتماد البنوك على تقديم التسهيلات الائتمانية لفئة معينة من العملاء من دون التوسيع والتنويع من محفظة القروض .

4 ـ نزاهة المحلل الائتماني في تحليله وعدم انحيازه لها اثر إيجابي على جودة القرض .

ج) . الإقتراحات :

بناءا على النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الخروج بالتوصيات التالية :

1 ـ يجب على البنوك التجارية الاهتمام أكثر بالتحليل الائتماني نظرا لأهميته البالغة في تفادي الوقوع في مخاطر تتعلق بالقروض الممنوحة .

2 ـ يجب على البنوك باجراء المتابعة الميدانية والاتصال المباشر بالعميل عند منح القرض لتجنب أي خطر قد يمس العميل أو القرض مع تقديم التوصيات والنصائح للعميل .

3 ـ على البنوك التجارية الشروع في تدريب موظفي مصلحة القروض في مجال التحليل والتنبؤ بالفشل المالي ،وهذا عن طريق تنمية الموارد البشرية للبنوك التجارية الجزائرية .

4 ـ على البنوك التجارية أن تواكب الأساليب الحديثة في التحليل الائتماني التي تتيح لها التعرف على المخاطر والمعوقات في القوائم المالية الخاصة بالعملاء .

د) . آفاق الدراسة :

رغم الجهد المبذول والسعي نحو الإلمام بكل جوانب الدراسة إلا أن أي عمل لا يخلو من نقائص ونقاط لم تشملها الدراسة ، والتي يمكن أن تمثل محور إشكاليات مستقبلية ، ويمكن إقتراح العناوين التالية :

- مدى سلامة أساليب التحليل الإئتماني في ترشيد قرارات منح الإئتمان.
- دور الأدوات الحديثة للتحليل الإئتماني في تحسين جودة القرض .
- مدى إستخدام النسب والمؤشرات المالية في التقليل من تعثر القروض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ- الكتب :

1) ابراهيم محمد على الجزراوي .نادية شاكر النعيمي ،" تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة " ،مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد الثالث والثمانون /2010.

2) ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي ، الطبعة 04 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2005.

3) بشير صالح الرشيدي، مناهج البحث التربوي – رؤية تطبيقية مبسطة-، دار الكتاب الحديث، 2000،.

4) بوعبدلي أحلام ،سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشرتها ، الطبعة الأولى ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015

5) جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

6) حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك ، الطبعة مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010

7) حمزة محمود الزبيدي ، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني "،الطبعة 1 ،مؤسسة الوراق للمشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2002

8) سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ،الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن، 2011 ،

9) عبد الحميد عبد المطلب ، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2000،

10) عريوة محاد ، د.زغبة طلال ، "دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية "، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 03، ديسمبر 2018 ،

11) فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتجي معاصر" ،الطبعة الثالثة .دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن .2006/

12) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي" دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته "، ط 3 ،منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000

13) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني –الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000 ،

14) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني –الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000 ،

15) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران ، عمان ، 1999

ب- رسائل وأطروحات

1) أحمد ياسين حمد الجعافرة ، مدى إستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ،رسالة ماجيستير ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ،2012

2) انس هشام المملوك ، مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الإستثمارية ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ،

3) إيمان انجرو ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ، المصرف الصناعي السوري نموذجا ، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 ،

4) خالد بن عمر، "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية " – دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه ، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر،2011،

5) دعاء محمد زايدة ، لتسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية . غزة . ، فلسطين.

6) دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية "، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، أوت، 2006 ، ص: 50. . صادق راشد الشمري، " القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية"- دراسة حالة عينة من المصارف العراقية – ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية ، انعقد في نيسان 2009 ،عمان ، الأردن،

7) شيلف رابح ، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة غرداية 2019 ،

8) فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة ,دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009

9) مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة النجاح الوطنية , المجلد 21 (2) , 2008 .

10) هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص :تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03 ،2012

11) وفاء يحي أحمد حجازي ، "المحاسبة عن القروض و الائتمان " ، رسالة ماجستير، جامعة بنها ، مصر ، 2009

ج- مجلات

1) أحمد ميلي سمية ، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة – ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 03 / العدد : 01

2) خلف محمد محمد وعماد علي عبد اللطيف ، محددات الجدارة الائتمانية في الإقتصاد الجزائري ، مجلة الدنانير ، العدد 14 ، 2015،

3) عبد الجبار هاني وعفراء هادي سعيد ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها ، مجلة العلوم الإقتصادية ، المجلة 23 ، العدد 87 ، جامعة بغداد 2016

4) فخاري فاروق ، دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي ـدراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر ـ مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 10 ، جامعة غرداية ، 2017 ،

5) محمد شقيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث، المكتب الجامعي الحديث،مصر،1990

د- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1) Large group of students from "M. Kogalniceanu" High School – Vaslui - Romania and "F. Podesti" Institute from Ancona-Italie, virtualiaPetit dictionnaire de termes économiques, Italie, 2009

2) Khadidja Sadi, Elaboration d'un modèle d'évaluation du risque de crédit d'exploitation à l'aide des réseaux de neurones artificiels (RNA) et de l'analyse discriminante linéaire (ADL), thèse de doctorat, université d'Alger, Alger, 2010

الملاحق

بـسم اللّه الـرحمـن الـرحـيـم

إستمارة إستبيان

جامعــة غردايـــة

كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قســـم العلوم الإقتصادية .

الـسلام عـليـكم ورحمة الله وبـركـاتـه :

يسعى الطالب من في هذا الإستبيان إلى بيان مدى دور التحليل الإئتماني في الحدّ من تعثر القروض في البنوك التجارية ، وهو عنوان لإعداد مذكرة ماستر أكاديمي تخصص إقتصاد نقدي و بنكي .

وحيث أننا وجدنا فيكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات الدقيقة ، كونكم أهل الخبرة والإختصاص ، وأنكم خير عون للباحثين ، لذا توجهنا إليكم آملين من الله أن يوفقكم في الإجابة على أسئلة فقرات الإستبيان .

وآمل أن تكون إجابتكم دقيقة وموضوعية ، علما بأن حرصكم على تقديم المعلومات الدقيقة يؤذي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة ، الأمرِ الذي يعود بالنفع على مؤسسات وطننا.

فالرجاء تعبئة هذا الإستبيان بدقة ، مع العلم أن البيانات الواردة فيه هي لأغراض البحث العلمي ولن يتم نشرها او إعلانها لغير هذا الغرض.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالب : **شحـامـي قـدور**

أخي الفاضـل : أجب عن الأسئلة التالية بوضع علامة (×) في المكان المناسب:

أولا : معلومات شخصية ومهنية

1-المســمى الوظـــيفي : مدير الإئتمان ☐ موظف الإئتمان ☐

2- التخصص العلمي : محـــاسبة ☐ إدارة ☐ غير ذلك. ☐

3-الخبرة المهنية : بالسنوات : من01-05 سنوات ☐ من6-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4- هل تلقيت دورات في التحليل المالي : نعـــــــم ☐ لا ☐

5- هل لك الحرية المطلقة كمسؤول إئتمان في إتخاذ قرار الإئتمان : نـــعم ☐ لا ☐

ثانيا : السياسات الإئتمانيـــــــــــــــــة

الرقم	الفقـــــــــــــــــرة	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
01	تفرض سياسة البنك بمنح التسهيلات الإئتمانية عن طريق إجراء التحليل الإئتماني للعملاء.					
02	السياسة الإئتمانية للبنك تلزم موظفي قسم الإئتمان بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل المالية.					
03	تتغاضى البنوك عن طلب تقديم ضمانات من العميل من أجل التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.					
04	تطلب البنوك من العميل الكشف عن تعملاته مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى قبل إتخاذ قرار بمنحه آية تسهيلات مصرفية.					
05	يقوم موظفو قسم الإئتمان بالبنك بدراسة التدفقات المالية للعميل قبل إتخاذ قرار بمنحه الإئتمان للتاكد من قدرته على سداد القرص والفوائد.					
06	تقوم إدارة الإئتمان بتحليل مؤشرات الربحية والقدرة على توليد الأرباح لطالب التسهيلات الإئتمانية لتحديد قدرته على تسديد الإلتزامات المستحقة					
07	تعتمد إدارة الإئتمان أو إدارة البنك في بعض الحالات بمنح التسهيلات الإئتمانية على المعرفة الشخصية للعميل أو العلاقات الشخصية دون إجراء التحليل الإئتماني .					

ثالثا : بيانات تتعلق بالتحليل الإئتماني

الرقم	الفقـــــــــــــــــرة	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
01	تعتبر شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني إلا أنه يتم تجاهل هذا الأمر عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.					
02	يستفسر مسؤولو الإئتمان عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة مع البنك نفسه أومع البنوك الأخرى قبل إتخاذ قرار منح الإئتمان.					
03	يقوم المحلل المالي بدراسة متانية لكافة الوثائق والتقارير العميل إلى جانب سجله الإئتماني حتى يتسنى له إتخاذ القرار المناسب إتجاه التسهيلات المطلوبة .					
04	تقوم إدارة الإئتمان بمطالبة العميل بتقديم كافة المستندات المؤيدة للبيانات المالية الواردة بمركزه المالي حتى تتأكد من دقة بياناته المالية .					
05	يتطلب قرار منح التسهيلات الإئتمانية جمع المعلومات والحقائق الخاصة بالمقترض ، وتحليلها للوقوف على حقيقة موقفه المالي وإتخاذ القرار يكون إستنادا على تلك المعلومات.					
06	تستطيع إدارة الإئتمان تحديد المقترض صاحب الجدارة الإئتمانية من خلال التحليل الإئتماني .					
07	يعد التحليل الإئتماني المعيار الأساسي لتحديد كفاءة وقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته إتجاه البنك مانح الإئتمان.					
08	تحكم عملية منح الإئتمان وصناعة القرار الإئتماني إعتبارات كبيرة من السياسات أو الإجراءات والمعايير الهادفة للتقليل من المخاطر المصاحبة لمنح الإئتمان المصرفي .					
09	يحتاج قرار منح التسهيلات الإئتمانية إلى الخبرة والمهارة التي يتحلى بها المصرفيون إلى جانب حصيلة البحث العلمي لوضع الأسس السليمة لعملية منح الإئتمان.					
10	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المؤسسات المقترضة.					

رابعا : بيانات تتعلق بتعثر الديون

الرقم	الفقـــــــــــــــــــــرة	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
01	قيام البنك بالتحليل الإئتماني والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الإئتمان تؤذي إلى تقليل تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الإئتمانية المتعثرة.					
02	يتم الإعتماد على التحليل الإئتماني ونماذج الفشل المالي في التنبؤ للمؤسسات المقترضة بالتعثر.					
03	وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة .					
04	مدى مواكبة المصرف للأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على المخاطر والمعوقات في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة.					
05	يعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة كافية لإتخاذ قرار بعدم منح الإئتمان.					
06	إستخذام النسب المالية في قياس مواطن الضعف بالنسبة للمقترض.					
07	إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤبالفشل المالي.					

قامة المحكمين :

الدكتور : عمي سعيد حمزة

الدكتور : علي بن ساحة

الدكتور : حنيش فتحي

الوظيفي_المسمى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الإئتمان مدير	10	33,3	33,3	33,3
	الإئتمان موظف	20	66,7	66,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العلمي_التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	18	60,0	60,0	60,0
	إدارة	2	6,7	6,7	66,7
	ذلك غير	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المهنية_الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05 الى 01 من	16	53,3	53,3	53,3
	سنوات 10 الى 06من	7	23,3	23,3	76,7
	سنوات 10 من أكثر	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تلقيت دورات في التحليل المالي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	18	60,0	60,0	60,0
	لا	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل لك الحرية المطلقة كمسؤول إئتمان في اتخاد قرار الائتمان

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	17	56,7	56,7	56,7
	لا	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,756	24

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,486	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,737	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,708	7

Statistiques

	N			
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
التسهيلات بمنح البنك سياسة تفرض التحليل إجراء طريق عن الإئتمانية للعملاء الإئتماني.	30	0	4,1000	,84486
قسم موظفي تلزم للبنك الإئتمانية السياسة لبيانات المالي التحليل بإجراء الإئتمان المالية العميل.	30	0	4,4333	,62606
ضمانات تقديم طلب عن البنوك تتغاضى منح في التوسع أجل من العميل من الإئتمانية التسهيلات.	30	0	2,9333	1,11211
عن الكشف العميل من البنوك تطلب المالية والمؤسسات البنوك مع تعملاته آية بمنحه قرار إتخاذ قبل الأخرى مصرفية تسهيلات.	30	0	3,3000	1,17884
بدراسة بالبنك الإئتمان قسم موظفو يقوم قرار إتخاذ قبل للعميل المالية التدفقات سداد على قدرته من للتاكد الإئتمان بمنحه والفوائد القرض.	30	0	4,2000	,88668
مؤشرات بتحليل الإئتمان إدارة تقوم لطالب الأرباح توليد على والقدرة الربحية الإئتمانية التسهيلات	30	0	4,2333	,89763
في البنك إدارة أو الإئتمان إدارة تعتمد الإئتمانية التسهيلات بمنح الحالات بعض للعميل الشخصية المعرفة على	30	0	2,7000	1,23596
الأساسية الركيزة العميل شخصية تعتبر يتم أنه إلا الإئتماني القرار في الأولى منح قرار إتخاذ عند الأمر هذا تجاهل الإئتمان.	30	0	3,5333	1,04166
العميل سمعة عن الإئتمان مسؤولو يستفسر أومع نفسه البنك مع السابقة علاقته وشكل منح قرار إتخاذ قبل الأخرى البنوك الإئتمان.	30	0	3,9333	,52083
لكافة متانية بدراسة المالي المحلل يقوم سجله جانب إلى العميل والتقارير الوثائق القرار إتخاذ له يتسنى حتى الإئتماني المناسب	30	0	4,2333	,67891
بتقديم العميل بمطالبة الإئتمان إدارة تقوم المالية للبيانات المؤيدة المستندات كافة دقة من تتأكد حتى المالي بمركزه الواردة المالية بياناته .	30	0	4,3000	,59596

جمع الإئتمانية التسهيلات منح قرار يتطلب ، بالمقترض الخاصة والحقائق المعلومات المالي موقفه حقيقة على للوقوف وتحليلها	30	0	4,2000	,88668
المقترض تحديد الإئتمان إدارة تستطيع خلال من الإئتمانية الجدارة صاحب الإئتماني التحليل .	30	0	4,0000	,58722
الأساسي المعيار الإئتماني التحليل يعد الوفاء على العميل وقدرة كفاءة لتحديد الإئتمان مانح البنك إتجاه بالتزاماته.	30	0	4,1000	,92289
القرار وصناعة الإئتمان منح عملية تحكم أو السياسات من كبيرة إعتبارات الإئتماني من للتقليل الهادفة والمعايير الإجراءات المخاطر	30	0	3,9333	,69149
إلى الإئتمانية التسهيلات منح قرار يحتاج بها يتحلى التى والمهارة الخبرة البحث حصيلة جانب إلى المصرفيون السليمة الأسس لوضع العلمي	30	0	4,2667	,86834
قياس في المالية النسب البنك إدارة تستخدم المؤسسات وسيولة ربحية وتقييم المقترضة.	30	0	4,3333	,60648
والدراسات الإئتماني بالتحليل البنك قيام الإئتمان منح عملية تسبق التي الكافية المتعثرة الديون أزمة تفاقم تقليل إلى تؤدي.	30	0	3,8667	,81931
ونماذج الإئتماني التحليل على الإعتماد يتم للمؤسسات التنبؤ في المالي الفشل بالتعثر المقترضة.	30	0	3,9667	,80872
تحديد عن مسؤولة البنك في لجنة وجود القوائم في الضعف وعوامل المخاطـر المقترضة للمؤسسات المالية .	30	0	4,3000	,83666
الحديثة للأساليب المصرف مواكبة مدى على التعرف تتيح التي المالي التحليل في المالية القوائم في والمعوقات المخاطر المقترضة للمؤسسات.	30	0	3,7667	,72793
والمعوقات الضعف عوامل تشخيص يعد المقترضة للمؤسسات المالية القوائم في الإئتمان منح بعدم قرار لإتخاذ كافية.	30	0	3,4333	1,13512
مواطن قياس في المالية النسب إستخذام للمقترض بالنسبة الضعف.	30	0	3,7000	1,02217
متخصصة دورات في الموظفين إدخال المالي التنبؤبالفشل مجال في.	30	0	3,5667	1,22287

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري

تفرض سياسة البنك بمنح التسهيلات الإئتمانية عن طريق إجراء التحليل الإئتماني للعملاء.	4,1000	0,84486
السياسة الإئتمانية للبنك تلزم موظفي قسم الإئتمان بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل المالية.	4,4333	0,62606
تتغاضى البنوك عن طلب تقديم ضمانات من العميل من أجل التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.	2,9333	1,11211
تطلب البنوك من العميل الكشف عن تعملاته مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى قبل إتخاذ قرار بمنحه آية تسهيلات مصرفية.	3,3000	1,17884
يقوم موظفو قسم الإئتمان بالبنك بدراسة التدفقات المالية للعميل قبل إتخاذ قرار بمنحه الإئتمان للتاكد من قدرته على سداد القرص والفوائد.	4,2000	0,88668
تقوم إدارة الإئتمان بتحليل مؤشرات الربحية والقدرة على توليد الأرباح لطالب التسهيلات الإئتمانية	4,2333	0,89763
تعتمد إدارة الإئتمان أو إدارة البنك في بعض الحالات بمنح التسهيلات الإئتمانية على المعرفة الشخصية للعميل	2,7000	1,23596
تعتبر شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني إلا أنه يتم تجاهل هذا الأمر عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.	3,5333	1,04166
يستفسر مسؤولو الإئتمان عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة مع البنك نفسه أومع البنوك الأخرى قبل إتخاذ قرار منح الإئتمان.	3,9333	0,52083
يقوم المحلل المالي بدراسة متانية لكافة الوثائق والتقارير العميل إلى جانب سجله الإئتماني حتى يتسنى له إتخاذ القرار المناسب	4,2333	0,67891
تقوم إدارة الإئتمان بمطالبة العميل بتقديم كافة المستندات المؤيدة للبيانات المالية الواردة بمركزه المالي حتى تتأكد من دقة بياناته المالية .	4,3000	0,59596
يتطلب قرار منح التسهيلات الإئتمانية جمع المعلومات والحقائق الخاصة بالمقترض ، وتحليلها للوقوف على حقيقة موقفه المالي	4,2000	0,88668
تستطيع إدارة الإئتمان تحديد المقترض صاحب الجدارة الإئتمانية من خلال التحليل الإئتماني .	4,0000	0,58722
يعد التحليل الإئتماني المعيار الأساسي لتحديد كفاءة وقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته إتجاه البنك مانح الإئتمان.	4,1000	0,92289
تحكم عملية منح الإئتمان وصناعة القرار الإئتماني إعتبارات كبيرة من السياسات أو الإجراءات والمعايير الهادفة للتقليل من المخاطر	3,9333	0,69149
يحتاج قرار منح التسهيلات الإئتمانية إلى الخبرة والمهارة التي يتحلى بها المصرفيون إلى جانب حصيلة البحث العلمي لوضع الأسس السليمة	4,2667	0,86834
تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المؤسسات المقترضة.	4,3333	0,60648

قيام البنك بالتحليل الإئتماني والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الإئتمان تؤدي إلى تقليل تفاقم أزمة الديون المتعثرة.	3,8667	0,81931
يتم الإعتماد على التحليل الإئتماني ونماذج الفشل المالي في التنبؤ للمؤسسات المقترضة بالتعثر.	3,9667	0,80872
وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطـر وعوامل الضعف في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة .	4,3000	0,83666
مدى مواكبة المصرف للأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على المخاطر والمعوقات في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة.	3,7667	0,72793
يعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للمؤسسات المقترضة كافية لإتخاذ قرار بعدم منح الإئتمان.	3,4333	1,13512
إستخدام النسب المالية في قياس مواطن الضعف بالنسبة للمقترض.	3,7000	1,02217
إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤبالفشل المالي.	3,5667	1,22287

Statistiques

		_السياسات_1محور الائتمانية	الائتماني_التحليل_2مح	الديون_تعثر_3مح	الكلي_المحور
N	Valide	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,7000	4,0833	3,8000	3,8611
Ecart type		,48965	,41363	,57585	,35203

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الكلي_المحور
N		30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,8611
	Ecart type	,35203
Différences les plus extrêmes	Absolue	,161
	Positif	,075
	Négatif	-,161
Statistiques de test		,161
Sig. asymptotique (bilatérale)		,045[c]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.